



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد 50 • ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الاهتمام الرسمي المفاجئ بالرأي العام... إعلامي فقط!

[09]



الافتتاحية

ما زالت تدور!

تنتشر في الفترة الأخيرة اجتهادات «جديدة» هي تنويعات على مقولة السادات: «99% من الأوراق بيد أمريكا»، من قبيل أن: «أمريكا تمهل ولا تهمل»، وأن الصفارة لا تزال بيد «الحكم الأمريكي»، يقرر قواعد اللعبة ومتى تبدأ ومتى تنتهي! ولكن كما قال غاليليو بعد محاكمته بتهمة الهرطقة لأنه أصر أن الأرض هي التي تدور حول الشمس، لا العكس: «مع ذلك، فإنها تدور...» ليس خافياً أن الوضع السوري تحول إلى أحد ملفات الصراع الدولي والإقليمي الأساسية بين قطبين واضحين: «روسيا والصين وحلفائهما من جهة، والغرب وأزلامه من جهة أخرى»، ولذا فإن فهماً حقيقياً لطبيعة واتجاهات هذا الصراع، هو مدخل لا بديل عنه لرؤية واقعية للحاضر، ولاستشراف علمي للمستقبل القريب والمتوسط.

الوقائع الكارثية التي يعيشها السوريون، تساعد مؤقَّتاً على تمرير طروحات ألام الغرب، «خاصة مع دعم المتعاقدين مع الغرب من الباطن»، بمن في ذلك أنظمة المنطقة المصممة لتؤدي أدوار القمع والتهب، لجيوبها وجيوب المركز الغربي، وذلك بغض النظر عن أي الشعارات تلقي على رؤوس الناس... وهذه الوقائع نفسها، تسهم إلى هذا الحد أو ذاك، في إغلاق الأفق أمام عيون السوريين، وفي إحباطهم وتثبيثهم...

من المفيد هنا الإشارة إلى بضع وقائع كبرى، وعينية، متعلقة بالصراع الدولي، وخاصة مع الصين وتحالفاتها: إذا كان الغرب قد سيطر خلال خمسة قرون معتمداً على الطرق البحرية، وعلى منع التواصل البري بين دول «العالم الثالث»، فإن بكين اليوم - وإلى جانب مشروعات العملاق «الحزام والطريق» - تملك ثلثي خطوط القطارات فائقة السرعة في العالم، في حين لا تملك واشنطن منها ما يستحق الذكر.

تفوقت بكين منذ سنوات في حجم الناتج الحقيقي المقاس بالقدرة الشرائية، وفي وزن الصناعة والزراعة ضمن هذا الناتج، وذلك بعد ربع قرن من نسب نمو تراوحت بين 6-9%، في حين كانت نسب النمو في واشنطن بين 2-3%.

ارتفعت الأجور الحقيقية في الصين أربعة أضعاف خلال ربع قرن، منتشرة ما يزيد عن 600 مليون صيني من تحت خط الفقر، ما يعكس سياسة لتوزيع الثروة التدريجي من فوق إلى تحت، في حين بقيت الأجور الحقيقية على حالها في الولايات المتحدة خلال الفترة نفسها، وتضخمت ثروات القلة المتنفذة في اتجاه معاكس.

في حين تعاملت واشنطن مع أزمات الرهون العقارية والأزمات المالية المتعاقبة، عبر إنقاذ البنوك والشركات الكبرى، وعبر طباعة العملة بلا تغطية، وتالياً تضخيم فقاعة الدين بشكل كارثي، فإن الصين قدمت نموذجاً معاكساً عبر تعاملها مع إيفرغراد وغيرها من الشركات، حيث يتم تحميل الأزمات لمن هم «فوق» لحماية من هم «تحت».

إذا كانت الإمبراطوريات الكبرى عبر التاريخ قد انهارت كلها في ذروة عداوتها وتمدها وشراستها، فليس ذلك مصادفة على الإطلاق؛ بل هو قانون موضوعي يبدأ من حقيقة أن كل سياسة خارجية، إنما هي تعبير عن الوضع والسياسة الداخلية. وبهذا المعنى، فإن اشتداد شراسة أية إمبراطورية واندفاعها العدواني خارج أراضيها، ليس في النهاية إلا تعبيراً عن عمق أزماتها الداخلية... وهذا بالضبط وضع الإمبراطورية الأمريكية هذه الأيام.

اشتداد الصراع واستعصاؤه في الشرق الأوسط عموماً، وفي سورية خصوصاً، نابع من أن نتيجته ستشكل مغترق طرق ضمن مجمل الصراع الدولي القائم، والذي تبدو نتيجته واضحة منذ الآن.

الحفاظ على وحدة سورية والانتقال بها نحو استقرار فعلي ونحو نظام جديد بكل الأبعاد، بات خطوة لا بديل عنها في الانتقال نحو عالم جديد بأفق مفتوح على اتساعه... وهذا كله يمر ليس عبر الصراع الدولي والإقليمي فحسب، بل وبالضرورة أيضاً عبر نضال أكثر حزمًا وصلابة للقوى الوطنية الديمقراطية السورية نحو حل سياسي شامل على أساس القرار 2254، وبالضد من المصلحة الغربية ومن مصلحة النخب المتحكمة وذات المصلحة في إبقاء البلاد مستنقعا للفوضى والنهب والتخريب.

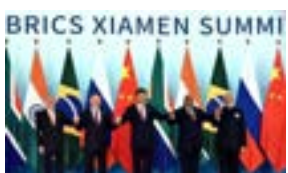
شؤون عربية ودولية



بريمر يخرج من جحره
والهدف تفجير الأزمة

17

شؤون اقتصادية



دور مجموعة بريكس
في الاقتصاد العالمي

15

ملف «سورية 2021»



كيف تعامل الإعلام الغربي مع
قمة بوتين وبايدن الثانية...

06

شؤون عمالية



اعتبرونا
كيلو سكر

02

«اعتبرونا كيلو سكر» وأرفعوا الأجور



في رده الغاضب على رب العمل قال أبو وحيد بعفويته المعتادة «يا أخي يا أخي عاملونا مثل أي سلعة بها لسوق ورفعوا سعرنا، لك انتوا مو هيك معتبرينا؟ مو عم تشتروا تعبنا؟ ولا تعبنا ما دخلو بالغلا؟ اعتبرونا كيلو سكر، علبه سردين، ظرف دوا النهاب، والله عيب» تلك العبارات كانت كفيلة بطرده مع زملائه من مكتب رب العمل وألحق هذا الطرد بقرار طال انتظاره.

من مكتبه ومن العمل فخرج العمال وهم يستهزئون بهذا القرار وما أن وصلوا إلى باب المبنى الإداري حتى لحق بهم مدير العمل ويده قرار موقع من رب العمل بزيادة 40% على أجور كافة العاملين في المعمل.

أعلى نمواً وأعمق عدالة

لم تكن العبارة التي حاجج بها العم أبو وحيد مجرد عبارة غاضبة أو أداة تفاوض بل كانت تكثيفاً لوعي طبقي وعمالي بامتياز، فمنذ أن تشكل النظام الرأسمالي تحولت قوة العمل إلى سلعة يشتريها أرباب العمل من أصحابها كل يوم بيومه، وإن كان مقدراً على العمال أن التعاطي مع هذه المعادلة المؤقتة كونها واقعاً موضوعياً فهذا يعني بأنهم يعون تماماً قانون العرض والطلب وبأن قوة عملهم هي سلعة ذات مواصفات وقيمة استعمالية خاصة ولكنها سلعة، وهي ليست معزولة ومستثناة من النظام العام للسوق الرأسمالي فحين ترتفع أسعار السلع في السوق دون أن ترتفع أجورهم سيتنبهون لذلك وسيطالبون بزيادة أجورهم وبشتى الوسائل الممكنة والضرورية، حتى تنجز الطبقة العاملة برمتها مهمتها الكبرى واستحقاقها التاريخي بإقامة نظام جديد بالكامل جوهره وعنوانه «أعلى نمواً وأعمق عدالة».

وذهبوا إلى هناك بمطلبهم أكثر من سبع مرات ولم يستجب أحد له وهم غير معنيين الآن بالذهاب وإذا أرادت الإدارة رؤيتهم عليها أن تأتي إليهم، مما استدعى تدخل مدير المعمل والإنتاج لإقناعهم بالذهاب وبعد مفاوضات شاقة وافق العمال على إرسال ثلاثة منهم ولكن ليس فوراً بل قبل انتهاء الدوام بساعة واحدة وأصروا على بقاء القسم معطلاً كي تشعر الإدارة بعواقب تجاهلها لحقوقهم وهذا ما حصل تماماً حيث عمّت الفوضى دورة الإنتاج وتوقفت «الحبكات» وغيرها من الآلات، والتزم العمال بموعدهم ودخلوا مكتب الإدارة وهم عازمون على الرجوع بأفضل النتائج.

خطوة إلى الأمام

حاول صاحب العمل أن يدير الحديث بالاتجاه الذي يخدم مصالحه وتفنن في خلق النزاع والحجج وبأنه بحاجة للوقت لدراسة الوضع المالي قبل أن يجري تعديلاً على الأجور ولكن ذلك لم ينجح كون العمال كانوا واعين للواقع بشكل كبير وأسقطوا حججه وذرائعه الواحدة تلو الأخرى ولم يجد رب العمل أمامه إلا أن يطلق لهم وعداً بتعديلات جيدة في السنة الجديدة وجاء الرد بأنهم لا يمانعون الانتظار ولكن ليس خلف آلاتهم بل تحت شمس الشتاء أمام باب المصنع عندها طردهم

■ قاسيون - صحنيا

خلال لقاءهم الأخير في مكتب الإدارة مع صاحب الشركة وبعض المدراء، صعد العمال الممثلون لأنفسهم وزملائهم من خطاب مطالبهم وانتقلوا من التلميح للتصريح، مهددين بالتوقف النهائي عن العمل إذا ما استمر تجاهل مطالبهم الأساسي المتمثل برفع الأجور، ولم يأت هذا التصعيد إلا بعد أن ضاقوا ذرعاً بتجاهل مطالبهم المستحق طوال الشهرين الماضيين، ومما زاد الطين بلة هو ما حدث في اليوم الأول من الشهر حين امتنع أغلب العمال عن قبض أجورهم من المحاسبة كونها خالية من أية زيادة في محاولة منهم للضغط على الإدارة وإيصال احتجاجهم على «التطنيش» المتعمد، وفي اليوم الثاني استمروا بالعمل كالعادة منتظرين بهدوء تداعيات موقفهم السابق ويوم بعد يوم لم يتغير شيء ولم يحدث ما كان يتوقعه العمال من تداعيات بل استمرت الإدارة في تجاهلهم وكأن شيئاً لم يكن، فما كان من العمال إلا أن اتخذوا قراراً بتوقيف قسم «الدرزات» بالكامل واجتماعهم عند باب المصنع يشربون الشاي تحت شمس الشتاء ولم تكتمل نصف الساعة حتى تم طلبهم لمكتب الإدارة، وكان رد العمال بأنهم سبق

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



التغيير قادم... قادم

التغيرات التي أخذت تتوضح في مسار النضال العمالي في أوروبا وأمريكا معقل النهب الإمبريالي ستكون ارتداداتها قريباً واضحة على منطقتنا من حيث التأثير والفاعلية للدور المفترض أن تلعبه الحركات النقابية والعمالية، فهذه الحركات عاشت كما في المراكز الإمبريالية لعقود من التبعية والقبول بالرشاوى المختلفة التي كانت تقدمها تلك المراكز للحركات النقابية وتمنعها من أن تدافع عن العمال الذين خسروا كل الامتيازات التي قدمت لهم في مرحلة الرفاه الاجتماعي وفي مرحلة هيمنة القطب الواحد، ولكن مع اشتداد التناقضات بين العمل ورأس المال، وتعمق أزمة الرأسمالية ووصولها إلى طريق مسدود للخروج من أزمتها وكذلك التغيير الحاصل في ميزان القوى العالمي الحاصل اقتصادياً وعسكرياً جميعها مقدمات هامة لنهوض الحركة العمالية، والعمل على بناء جديد لوضعها التنظيمي قادر على المجابهة وتحقيق انتصارات ولو كانت جزئية على قوى رأس المال، ولكنها هامة للبناء عليها وتطوير الهجوم باستمرار وهذا ما يحصل الآن عبر الإضرابات الشاملة والقطاعية في المواقع الإنتاجية والخدمية.

في منطقتنا وفي بلدنا لم تصل رياح التغيير المطلوبة في ذهنية وفاعلية الحركة العمالية إلا قليلاً لعوامل عدة أهمها انخفاض مستوى الحريات الديمقراطية بوجه عام وانخفاض مستوى الحريات الديمقراطية بوجه خاص للطبقة العاملة إضافة إلى العوامل السياسية التي جعلت الحركة النقابية مرهونة في قرارها لجهات عدة، وتحولت فيها من مدافع عن الحقوق العمالية إلى حاجز صد مع أرباب العمل في مواجهة أي حراك عمالي مطالب بزيادة أجوره أو تحسين شروط عمله أو الوقاية من مخاطر المهن وإصابات العمل التي يصاب بها العمال كثيراً بسبب غياب الوسائل التي تقي وتحمي من تلك المخاطر.

إن أرباب العمل يعرفون مصالحهم ويدافعون عنها ويقومون بإجراءات احترازية مسبقة تمكنهم من المواجهة مع العمال حيث إن بعضهم يقوم بإدراج بند في عقود العمال بأن العامل في حال قام بإضراب فإن مصيره التسريح التعسفي وفقاً للمادة 64 من قانون العمل كما هو مثبت في أحد عقود الموجود في مديرية العمل. إن عقود العمل الجماعية بين العمال وأرباب العمل المفترض عقدها بإشراف الحركة النقابية وهي طرف أساسي في هذه العقود لما استطاع أرباب العمل إجراء عقود إذعان مع العمال كل على حدة.

إن حق الإضراب بدأ يأخذ طريقه إلى الطبقة العاملة السورية وهي تمارسه بأشكال مختلفة وفقاً لدرجة الضغط الواقع عليها ووفقاً للوعي الذي بدأ يأخذ طريقه أيضاً إلى أذهان العمال بأنه الطريق الوحيد الذي سينتزعون حقوقهم من خلال الفعل الإضرابي ومن خلال تجربتهم ستزيد قناعاتهم بأن لا يحك جلدك سوى ظفرك والتغيير قادم... قادم فهو قانون يسري على كل الحركة العمالية والنقابية.

لم تكن العبارة التي حاجج بها العم أبو وحيد مجرد عبارة غاضبة أو أداة تفاوض بل كانت تكثيفاً لوعي طبقي وعمالي بامتياز

العمل الجبري

الحق في العمل من أول الحقوق التي أقرتها الشرائع الدولية فالعمل وباعتباره حقاً لا بد لكل إنسان أن يتمتع بهذا الحق وهو لا يقل أهمية عن الحق في التعليم والحق في الغذاء وغيرها من الحقوق الأساسية للإنسان.

■ نبيل عكام

تطور مفهوم العمل خلال مراحل التاريخ، وكانت أبرزها مرحلة الثورة الصناعية التي أدت إلى ظهور الطبقة العاملة والتي كانت تعمل على الآلات الحديثة في ظروف وشروط عمل أقل ما يقال عنها أنها صعبة، وذلك من خلال الأجور وساعات العمل وتدبير السلامة والصحة المهنية والأمان في مكان العمل إلى غيرها من الشروط والظروف، الأمر الذي أدى إلى ضرورة إيجاد تشريعات توفر الحماية القانونية اللازمة لحقوق العمال، وتنظم علاقات العمل بينهم وبين أصحاب العمل، وكان ذلك عبر نضالات الحركة العمالية والنقابية، حيث نتج عن ذلك ظهور قوانين العمل الخاصة بعلاقات العمل وغيرها من التشريعات ذات الصلة بتنظيم هذه العلاقة.

وقد اكتسبت التشريعات المنظمة لعلاقات العمل أهمية كبيرة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، فطلى الصعيد الاجتماعي نجد أن هذه التشريعات قد أخذت بعين الاعتبار الحياة الإنسانية والاجتماعية المتمثلة في تحسين أحوال العمال وظروف معيشتهم، وتوفير حياة كريمة لهم ولأفراد أسرهم، مما يساهم في خلق مجتمع مستقر، يسود فيه الإطمئنان وحالة من الرضا عن القضايا الاجتماعية كالبطالة، التي لا يمكن غض النظر عن أثارها السلبية إذ انتشرت في المجتمع نتيجة إحساس طالب العمل بالظلم، وما يمكن أن يؤدي إليه من تهديد لأمن المجتمع، أما على الصعيد الاقتصادي فإن حماية الأجور

تعني في جوهرها رفع القدرة الشرائية للعامل وزيادة دخله، وخاصة أن طبقة العاملين بأجر تمثل نسبة كبيرة من المستهلكين في المجتمع.

العمل الجبري هو وسيلة إجبار العامل على العمل رغماً عن إرادته، ويتناقض العمل الجبري تناقضاً تاماً مع العمل اللائق، ويتضمن العمل الجبري أنواعاً متعددة من الإكراه المباشر أو غير المباشر، مثل الامتناع عن تسديد الأجور أو غيرها من التعويضات التي وعدوا بها أو تضمنتها التشريعات النافذة أو الحقوق التي اكتسبها العمال من خلال نضالاتهم ونضال نقاباتهم، أو تهديد العامل بالسلطات التنفيذية، في حال مطالبة العمال بحقوقهم ومكتسباتهم المختلفة المسلوقة، وممارسة العنف ضد العامل عبر التهديد بآية عقوبة كالفصل وغيرها من الإجراءات التعسفية وتعتبر ظروف العمل السيئة وعدم توفر العمل اللائق للعاملين نوعاً من



نلاحظ على أرض

الواقع عدم

الالتزام بما ورد في

الاتفاقيات فلا يزال

ينتهك الحق في

الكرامة وخاصة

في الأجر الذي لا

يتناسب مع مستوى

المعيشة

أنواع العمل الجبري والاستغلال في العمل، فالعاملون الواقعون ضحية العمل الجبري سواء كانوا عمالاً أو عاملات لا يحرّمون من كرامتهم فحسب، بل من حرّيتهم أيضاً، فتوفير العمل اللائق للعمال يحقق الاستقرار في سوق العمل والارتقاء بالظروف الاقتصادية للعمال، يعزز القوة الشرائية لهم، وهذا بدوره ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني.

هذا وقد اعتبرت معظم التشريعات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، العمل الجبري جرمًا جنائيًا وانتهاكاً لحقوق الإنسان وهو يتساوى مع مفهوم الإتجار بالبشر لغرض الاستغلال في العمل. إن مئات الآلاف من العمال اليوم يعيشون في ظروف استغلال لا إنسانية. ويجب على الحكومة والنقابات أن تسارع للعمل من أجل وقف هذه الانتهاكات وبالأخص منها أجورهم المتدنية التي لا تلبّي أدنى متطلبات المعيشة اليومية التي يتعرض لها العمال. وعلى



الرغم من اعتراف الدولة من خلال الدستور وتوقيعها على كل الاتفاقيات الدولية بشأن الحق في العمل والحق في ظروف العمل التي تضمن الكرامة، حيث وقعت سورية على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المعنية بحقوق الإنسان المختصة بالقضاء على السخرة والعمل الإجباري والتمييز في شغل الوظائف، ومنع استخدام الأطفال والفاصرين نلاحظ على أرض الواقع ما يخالف ذلك تماماً من عدم الالتزام بما ورد في تلك الاتفاقيات فلا يزال ينتهك الحق في الكرامة وخاصة في الأجر الذي لا يتناسب مع مستوى المعيشة، ويمثل النساء والأطفال الغالبية في استغلالهم في أعمال محرمة أو غير مقبولة اجتماعياً ويجري في بعض الأحيان استرقاق العمال، مثل الاسترقاق في العمل المنزلي أو فرض شروط تعسفية على العامل من أجل الحصول على فرصة العمل مثل الضمان لطاعة صاحب العمل وعدم الشكوى أو التقاضي.

الطبقة العاملة



المغرب | إضراب عمال النظافة في إقليم الحسيمة

أعلن العمال في ميناء بيرايسوس اليوناني إضراباً عاماً عن العمل لمدة يومين في 1-2 كانون الأول من أجل زيادة أجورهم وتحسين ظروف وبيئة العمل، واتخاذ الإجراءات الضرورية لقضايا الصحة والسلامة المهنية وإبرام عقود عمل جماعية للعمال تضمن حقوقهم القانونية المختلفة من أجور وغيرها للعمال. وقال اتحاد العاملين في حاويات ميناء البيرايسوس إنه يطالب بتوقيع اتفاقية عمل جماعية تضمن حقوق العمال. وأضاف «المئات من العاملين تعاني من المشاكل الصحية نتيجة للعمل المكثف وعدم كفاية تدابير الصحة والسلامة. وفي وقت سابق قتل عامل ميناء في حادث بركان العمل».

عمال شركة «نولام تونس» يضربون عن العمل

ينفذ العاملون في شركة «نولام تونس» المتخصصة في الصناعات الكهربائية الأربعاء 8 كانون الأول الجاري إضراباً عن العمل دعت إليه النقابة بالشركة بالمنطقة الصناعية بالمغيرة من ولاية بن عروس، وجاء قرار الإضراب بعد أن فشلت المفاوضات الجماعية بين النقابة وإدارة الشركة، وممثل عن مديرية العمل في ولاية بن عروس، بسبب تعنت إدارة الشركة وعدم قبولها الوصول إلى حل، للمطالبة العمال بحقوقهم بزيادة الأجور وحرمانهم من حقهم من الحوافز الإنتاجية حسب القانون التونسي، إضافة إلى تحسين المناخ الاجتماعي داخل الشركة، وتتميز النقابة بالحماس من أجل الدفاع عن حقوق عمال وعاملات الشركة، ويعيش العمال في مناخ اجتماعي متوتر منذ حوالي 3 سنوات.

إندونيسيا | يخطط العمال لإضراب لمدة خمسة أيام في جميع أنحاء البلاد

أعلنت النقابات العمالية يوم الاثنين السادس من الشهر الجاري عن خطط لتنظيم إضراب عام لمدة خمسة أيام من شأنه أن يشارك فيه ملايين العمال في جميع أنحاء إندونيسيا من أجل الزيادات الدورية للحد الأدنى للأجور التي تطالب بها النقابات لتكون متناسبة مع الحياة المعيشية للعمال. قال رئيس اتحاد نقابات العمال الإندونيسي إن العمال يطالبون الحكومة بتوفير وتأمين فرص العمل وكذلك تعديل الجداول الحكومية الخاصة بالأجور، والتي تستند إلى القانون. وقال «سنطالب الحكومات المحلية في جميع أنحاء إندونيسيا بإلغاء مراسيم حكومتها بشأن الحد الأدنى للأجور».

الولايات المتحدة | إضراب العاملين في مجال الرعاية الصحية في سبرينغفيلد

يشارك أكثر من 300 عامل رعاية صحية في إضراب لمدة خمسة أيام يوم الاثنين السادس من الشهر الجاري في مركز ماكزوي وويلاميت الطبي. احتجاجاً على ممارسات غير عادلة من قبل المستشفى اتجاه العاملين فيها، قائلين إن الإدارة تقوم بهضم حقوقهم. يقول العاملون: «إنه لأمر مخيب للآمال للغاية أن تستمر إدارة ماكزوي وويلاميت في تجاهل مخاوفنا المتعلقة بالسلامة وعرقلة المفاوضات الجماعية. نحن نفخر بتقديم رعاية عالية الجودة لمرضانا وخدمة مجتمعنا. وعندما لا تكون أمناً عليك أن تقف وتعمل شيئاً حيال ذلك. لا يمكنك أبداً المساومة على سلامتك وسلامة مرضاك». وقال ممثلون العمال إن العمال يسعون أيضاً إلى «عقد نقابي جديد مع الإدارة يتضمن التوظيف الآمن، والأجور العادلة».

انتصار كبير ضد الخصخصة ورفع الدعم



انتصرت انتفاضة الفلاحين والعمال الزراعيين في الهند بعد عام كامل من النضال الدؤوب المستمر والصور الذي فرض على الحكومة التراجع عن قوانين التجويع ورفع الدعم عن الزراعة والمواد التموينية. وضربت الحركة الهندية لشعوب العالم مثلاً عملياً: كيف يكون النضال وكيف يكون الانتصار.

■ محمد الفراتي

أدوات الانتصار الهندي

التنظيم والجهة الموحدة: الدرجة العالية في التنظيم أحد الشروط الأساسية التي مكنت عمال الزراعة من الانتصار. فالإضراب حدث بقيادة 500 منظمة فلاحية ونقابة عمالية وتعاونية زراعية وحزب سياسي، واستطاعت الحركة توحيد جميع القطاعات في جبهة موحدة استطاعت حشد 250 مليون شخص خلال أكبر إضراب في تاريخ البشرية. ولعب الحزب الشيوعي الهندي الماركسي دوراً قيادياً في تشكيل الجبهة التي ضمت نقابات العمال العشرة الأساسية لتنسيق خطوات النضال.

الدرس الأساسي للحركة الهندية: النضال يحتاج إلى الصبر والنفس الطويل، والتقدم المستمر بثبات وإن كان بطيئاً. ورغم أن الانتصار الهندي تحقق خلال عام واحد فقط، تشهد تجارب أخرى أن محطات النضال قد تستمر عقوداً، فالطبقة العاملة السورية استطاعت انتزاع أول قانون عمل بعد 21 سنة من النضال 1925-1946 على سبيل المثال. وعرف الفلاحون أن احتجاجهم في الشارع قد يطول، فاستعدوا لخوض الإضرابات طويلة الأمد حتى رضوخ الحكومة لمطالبهم. وأحضروا شاحنات وعربات تخزين المواد الغذائية وشيدوا أماكن النوم ودورات المياه والمطابخ المؤقتة على الطرقات، وجمعوا ما يكفي من الإمدادات الرئيسية للبقاء ستة أشهر في الشارع.

واجهت السلطات الهندية انتفاضة الفلاحين بتحسينات وخنادق وأسلاك شائكة. وقاومت الحركة قمعاً هائلاً من حكومات المركز والولايات، وانتصرت بعد سقوط العديد من

الشهداء. ولم تستطع الحكومة شن حرب إعلامية فعالة أو تقسيم الحركة دينياً أو قومياً.

خطا الإضراب والتفاوض: حاصرت الحركة العاصمة الهندية بعشرات الآلاف من الجرارات والسيارات وآلاف الفلاحين والخيالة الذين يحملون السيوف ونظموا الاحتجاجات في مختلف المدن. وفي نفس الوقت كان خط التفاوض مع الحكومة مستمراً بثبات لا يتراجع. وفشلت العديد من جولات المفاوضات، ولكن الشارع كان كفيلاً بعودتها.

الريف والسلطة الزراعية: بالإضافة إلى الدفاع عن حقوق الفلاحين وعمال الزراعة، كانت الحركة تدافع عن حقوق حكومات الولايات في السلطة الزراعية التي حاولت الحكومة المركزية نسفها بالقوانين الجديدة.

الحركة الشعبية أجادت النضال بين الشارع وجهاز الدولة في وقت واحد.

مطالب الحركة الزراعية

في تشرين الثاني 2020، حدث الإضراب العام ضد القوانين الثلاثة، فالقانون الأول سلم كامل تجارة المنتجات الزراعية للشركات الأجنبية والمحلية. وشرع القانون الثاني إقامة العقود المباشرة بين الفلاحين والشركات الرأسمالية ومنع الفلاحين من إقامة دعاوى قضائية ضد الشركات. أما القانون الثالث فألغى الدعم عن الأرز والقمح والبقوليات والسكر والزيت والبصل والبطاطا. لتأمين احتكار الشركات للمواد التموينية وتشريع نهباها الشامل.

وصاغت الحركة الزراعية مطالبها: إلغاء القوانين الثلاثة المناهضة للفلاحين و29 قانوناً مناهضاً للعمال، وسحب تعديل قانون

الكهرباء لعام 2020 الذي خصص الطاقة، والذي سيؤدي لارتفاع هائل في تكاليف ضخ المياه والاستخدام المنزلي للكهرباء في الريف والمدينة. دفع 7500 روبية «حوالي 100 دولار أمريكي» لكل عائلة لا تشملها الضرائب الحكومية. تأمين 10 كيلو غرامات من الأغذية شهرياً لكل أسرة محتاجة. توسيع نطاق قانون «المهاتما غاندي» لضمان العمالة في المناطق الريفية، ليشمل 200 يوم عمل سنوياً، ورفع الأجور، وتوسيع نطاق القانون ليشمل عمال المدن. وقف خصخصة القطاع العام، ووقف تحويل مؤسسات الدولة إلى شركات خاصة. سحب قانون التقاعد المبكر القسري لموظفي القطاع العام. وتعديل قانون التقاعد لصالح العمال. وأخيراً، أكدت النقابات أن هذا الانتصار مجرد جولة تحضيرية للجولات القادمة.



الملاحقة القضائية.

من المفترض أن تكون وزارة العمل جهة حيادية بين أرباب العمل وبين العمال، لا أن تكون منصة للهجوم على حقوق العمال والانتقاص من تحركاتهم المطالبة والنضالية خاصة أن تحركاتهم قانونية ودستورية 100% وقد أثبتت جميع محاضر الشرطة سلمية تحركات العمال في الشركة المذكورة وعدم إخلالهم بالأمن ومشروعية مطالبهم وطلبت من إدارة الشركة مراجعة القضاء المختص.

«أ» من المادة المذكورة في حالة الإضراب» وبناء على هذا الكتاب غير القانوني والذي يتعارض بشكل صريح مع الدستور تم تسريح مئات العمال تعسفياً من عملهم ودون تعويض، وهؤلاء العمال تتحمل وزارة العمل مع رب العمل مسؤولية فصلهم. كما تقوم الشركة ولعلمها بعدم قانونية تصرفاتها من جهة وإمعاناً بهضم حقوق العمال على حبس أجور العمال لإجبارهم على تقديم استقالاتهم، ولكي تقي نفسها من

بشكل مخالف لأحكام قانون العمل. وخاصة أن قانون العمل نص في المادة الرابعة منه على أن الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون تمثل الحقوق الدنيا للعمال والتي لا يجوز التنازل عنها، فكيف إذا كان هذا الحق منصوباً عليه وبشكل صريح في الدستور في المادة الرابعة والأربعين.

ومن خلال سؤالنا حول ماهية هذا التصرف فقد نقل لنا العمال أن رب العمل يستند ويتذرع بكتاب وزارة العمل رقم ع/5612/133 لعام 2016 والموجه إلى الشركة المذكورة «بضرورة التأكيد على العمال بالالتزام بأحكام قانون العمل وعدم تعطيل العمل وعلى أحقية صاحب العمل بتطبيق أحكام المادة 64 من قانون العمل رقم 17 لعام 2010 ولا سيما البندين (5/2) من الفقرة

في أحد أكبر المصانع في سورية وفي العاصمة دمشق خصباً من يعمل في صناعة السيراميك يخالف القانون والدستور ويتصرف بعنجهية غير مسبوقة مع عماله. حيث يقوم بتوقيع العمال على عقود عمل تتضمن نصوصاً تنتقص من حقوقهم المقررة في الدستور وفي قانون العمل رقم 17 لعام 2010 حيث تعد إدارة الشركة على إدراج بند في عقود العمل تتضمن إلزام العامل بالامتناع عن القيام عن أي نشاط نقابي أو عن المشاركة بأي حراك عمالي يتضمن المطالبة بحقوق العمال، وإدراج هذه التحركات تحت بند المادة 64 التي تجيز لرب العمل إنهاء عقد العمل دون إخطار أو تعويض، مع أن المادة 64 عدت على سبيل الحصر الحالات التي تجيز لرب العمل إنهاء العقد دون إخطار أو تعويض ولا يجوز القياس عليها أو تفسيرها

في أحد أكبر المصانع في سورية وفي العاصمة دمشق خصباً من يعمل في صناعة السيراميك يخالف القانون والدستور ويتصرف بعنجهية غير مسبوقة مع عماله.

برسم وزارة العمل

أكثر من 13.4 مليون سوري تتضاعف حاجتهم للمساعدة



«قَدَم صندوق الاتحاد الأوروبي للمساعدات الإنسانية مساهمة إنسانية قدرها مليوني يورو دعماً لبرامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» في سورية من أجل مساعدة الأطفال الأكثر هشاشة وعائلاتهم عبر البلاد».

■ سوسن عجيب

الخبر أعلاه ورد على موقع منظمة اليونيسف بتاريخ 2021/12/9، تحت عنوان: «الاتحاد الأوروبي يساهم بمبلغ مليوني يورو لليونيسف دعماً للأطفال الأكثر هشاشة في سورية»، ويعنوان فرعي: «أكثر من 126 ألف شخص في سورية سيستفيدون من الخدمات المنقذة للحياة بشكل أفضل».

تفاصيل استمرار الكارثة

المبلغ المقدم كمساعدة من قبل صندوق الاتحاد الأوروبي للمساعدات الإنسانية والبالغ مليوني يورو «يساعد اليونيسف في الوصول إلى أكثر من 126 ألف طفل ومقدم رعاية وذلك عبر خدمات الحماية والتعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة بالإضافة إلى التحويلات النقدية المنقذة للحياة لمن هم أكثر هشاشة»، بحسب مضمون الخبر.

لا شك أن المبلغ المحدود أعلاه المقدم كمساعدة بالكاد سيكون كافياً لتغطية احتياجات 126 ألف طفل، لكن الأكثر كارثية هو ما صرح به ممثل منظمة اليونيسف في سورية «بو فيكتور نيلوند»، حيث قال: «لقد مر أكثر من عقد على النزاع في سورية، ولا تزال الاحتياجات الإنسانية لأكثر من 13.4 مليون شخص في البلاد- 6.1 ملايين منهم أطفال- تتضاعف مع مرور الأيام».

بمعنى أكثر مباشرة ووضوح فإن أوضاع المحتاجين للمساعدة الإنسانية من السوريين أصبح وضعهم أسوأ مما كان عليه قبل 10 أعوام!

فالكارثة لم تقتصر على العدد الكبير من السوريين

الذين بحاجة ماسة للمساعدة، ولا على النسبة الكبيرة للأطفال من بين هؤلاء، بل بأن الأمور تزداد سوءاً يوماً بعد آخر على هؤلاء.

تغطية محدودة للأكثر هشاشة

الأكثر فجائية أن العدد المستهدف من المساعدة الإنسانية المالية أعلاه، المقدر بـ 126 ألف طفل، هو من إجمالي عدد الأطفال الذين بحاجة للمساعدة والبالغ عددهم 6.1 مليون، ومن إجمالي عدد السوريين المحتاجين للمساعدة والبالغ عددهم أكثر من 13.4 مليون شخص.

ولم يخف ممثل منظمة اليونيسف في سورية أمر ضعف إمكانية الوصول بالمساعدات إلى جميع المحتاجين، حيث قال: «أعانتنا شراكتنا الجوهريّة والمتواصلة مع الاتحاد الأوروبي على تنفيذ التزاماتنا نحو الأطفال والعائلات الأكثر هشاشة وضمان وصولهم إلى الخدمات الهامة».

العمل الحكومي كان مساهماً بشكل مباشر في تدهور أوضاع السوريين أكثر مما كانت عليه وخاصة بالنسبة للمحتاجين في مناطق سيطرة الدولة

أي إن ملايين السوريين المحتاجين للمساعدة هم بوضع هش، لكن الأكثر هشاشة هم المستهدفون فقط لا غير، حسب الإمكانيات المتاحة، وسيبقى هؤلاء الملايين على حالهم بوضعهم الهش!

أين واجبات ومسؤوليات الحكومة

بغض النظر عما يمكن أن يقال حيال تسييس عمل المنظمات الدولية، وأساليب الابتزاز والاستثمار بالكارثة الإنسانية الممارسة من قبل بعض الممولين، دولاً ومنظمات، فالمنظمات الدولية لم يعد يقتصر عملها على تقديم المساعدات المنقذة للحياة، بل أصبحت مساهمة بالمساعدات على مستوى التعليم والمياه والصرف الصحي والنظافة والكهرباء، وغيرها الكثير من أوجه الخدمات الأخرى، وكل ذلك عبر التنسيق الحكومي في المناطق التي تسيطر عليها الدولة.

فماذا بقي من مهام للحكومة والدولة حيال مواطنيها ومسؤولياتها تجاههم، بعد كل هذا التخلي عن المهام والواجبات المفترضة؟ إن من يجب أن يتحمل مسؤولياته كاملة تجاه السوريين افتراضاً هي الحكومة أولاً وأخراً، وتبدو هذه المسؤولية أكبر عندما يجري الحديث عن أن الاحتياج للمساعدة يتضاعف مع مرور الأيام، بدلاً من أن يقل وينحسر!

فالعامل الحكومي كان مساهماً بشكل مباشر في تدهور أوضاع السوريين أكثر مما كانت عليه، وخاصة بالنسبة للمحتاجين في مناطق سيطرة الدولة، وهو أمر ليس مستغرباً بمطلق الأحوال! فالسياسات الحكومية كانت وما زالت وبالأعلى كافة السوريين بنتائجها الكارثية على جميع المستويات، والتي عززت من تعميق كارثتهم بدلاً من أن تخفف وطأتها عليهم.

خبر عام وتعليق هام



الوحيد يلي عم يقدر السوري يحصل عليها ومتوفرة بكترة وع ألفا مين يشيل!! عجنج مافي أسهل من رفع الأسعار عندكن ما بدوها دراسة ولا شي... أما التفكير بالمواطن أو أي شي بيصب بمصلحتو فهاد بدو دراسة سنين وسنين وآخر شي بتطلعوا بالخسارة وبترسبو بعد كل هل الدراسة يا حرام..

مثل حال شهرين الذروة تبع الصيف... الخبر يقول: «أكد مصدر في وزارة الموارد المائية رفع قيمة العداد المنزلي «نصف إنش» من 25 ألف إلى 52 ألف ليرة سورية، ويضاف إليها 20-30% بدل أجور التركيب وعمليات الحفريات وقيمة الوصلة بين العداد والخط الرئيسي».

التعليق: ع أساس المي هي الشي

الحالية ويلي رح تصير عم تمشي هي وقدره المواطن سوا سوا؟ وبعبدين منعرف إنو مارح ينقطع شي طالما السوق السودا عم تضخ أرباح هائلة...

الخبر يقول: «كشف مدير التخطيط في وزارة الكهرباء أنه لا يوجد برامج تقنين ثابتة لأن الكميات المتاحة من الطاقة الكهربائية هي التي تحدد برامج وساعات التقنين، وأوضح أن الشهر الحالي والقادم هما الأصعب كهربائياً في هذا الشتاء بسبب ارتفاع الحمولات والطلب على الكهرباء مقابل تراجع توريدات الغاز».

التعليق: وين الجديد بالموضوع مثلاً؟ ما كل هل الحكي يلي بلا طعنة محفوز عن ظهر قلب وبالنسبة لهل شهرين فهن ذروة البرد ويلي بيطلع من بخير وسلامة بيكون انكتبوا عمر جديد

التعليق: عجنج بتشهوا الواحد يموت ع السريع بما إنكن ما رفعتوا أسعار القبر لهلأ.. لك حتى النية تبعن لحقت الميت يلي ارتاح من النهب... بالمناسبة أول مرة منسجم بهل الأسعار «الرمزية» بما إنو عم ندفن عالم من معارفنا فعم نشوف الأسعار الحقيقية يلي عم توصل للملايين...

الخبر يقول: «قال وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك إنه لا يعد بعدم رفع سعر شيء، وأضاف لكنني أؤكد أن أي رفع لن يكون إلا لما لا يمكن عدم رفعه، وأعد بأن كل رفع لأية مادة، سيكون مقابله تحسين لقدرة المواطن وجوده ما يحصل عليه ولضمانة عدم انقطاع شيء».

التعليق: يعني منفهم إنو الارتفاعات السابقة كانت عم تواكب قدرة المواطن والارتفاعات

التعليق: شو مشان القرارات الظالمة اللي تعودنا تصدر بعنة الليل.. يعني عرفنا أنو القصة مشان تقليل الخسائر الهائلة في الموازنة، طيب شو مشان الخسائر الكارثية من روا قراراتكم من جيوب العباد وع حساب معيشتهم، مين بدو يعوضها ومين..

الخبر يقول: «نفى مكتب دفن الموتى في محافظة دمشق، وجود نية لرفع رسوم وأجور القبور، التي يصل أقصاها إلى 75 ألف ليرة سورية كسعر للقبر مع البناء، كما أكد ثبات أجور القبور الطابقية، وقال مدير المكتب إن الأجور «رمزية» مقارنة مع تكاليف كبيرة تتحملها المحافظة، التي حافظت على الأسعار من دون تغيير، رغم أن أجور الكفن ارتفعت بين ثلاثة إلى أربعة أضعاف».

الخبر يقول: «بهدف التقليل من الخسائر الهائلة في موازنة النفط وضماناً لعدم انقطاع المادة أو قلة توفرها، فقد أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك قراراً يقضي برفع سعر المبيع للمستهلك من مادة البنزين الممتاز «90 وكتان» المدعوم بموجب البطاقة الإلكترونية بحيث يصبح 1100 ليرة لليلتر الواحد متضمناً عمولة أصحاب المحطات».

كيف تعامل الإعلام الغربي مع قمة بوتين



بعد مرور ما يقرب من ستة أشهر على لقائهما الأول في جنيف منتصف حزيران الماضي، عقد الرئيسان بوتين وبايدن قمتهم الثانية الأسبوع الماضي، هذه المرة افتراضياً. على الرغم من أن القمة الأخيرة سبقها قدر كبير من التنبؤات والتحليلات، إلا أن الضجة حول هذا الاجتماع، قبله وبعده، كانت أيضاً عالية، ما يجعل من الضرورة بمكان قراءة ما حدث من أجل محاولة الوصول إلى صورة أوضح للمرحلة التي وصل إليها الصراع بشكل عام، ولفهم ما يجب التركيز عليه في العمل في سياق الأزمات التي تواجهها منطقتنا وسورية بالتحديد.

■ مركز دراسات قاسيون

ما قبل القمة

عقدت القمة بين الرئيسين يوم الثلاثاء 7 كانون الأول الجاري، وكانت عبر منصة افتراضية، على عكس اجتماع حزيران، الذي كان فيزيائياً. أصدر **البنت الأبيض بياناً** قبل أيام قليلة من القمة أشار إلى أن: «القادة سيناقشون مجموعة من الموضوعات في العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا، بما في ذلك الاستقرار الإستراتيجي والقضايا السيبرانية والقضايا الإقليمية. سيؤكد الرئيس بايدن مخاوف الولايات المتحدة بشأن الأنشطة العسكرية الروسية على الحدود مع أوكرانيا ويعيد تأكيد دعم الولايات المتحدة لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية».

في الأيام والأسابيع التي سبقت القمة، ركزت معظم وسائل الإعلام الغربية على قضية أوكرانيا، لا سيما في القول إن روسيا تحشد قوات عسكرية لها بالقرب من الحدود الأوكرانية، بل وحتى الحديث عن «محاولة غزو أوكرانيا». وسبق القمة نشاط دبلوماسي بين البلدين على مستوى عال، بما في ذلك لقاء بين وزير خارجيته البلدين، كان الجو فيه غير ودي وفق ما ورد في الإعلام وحتى من خلال تصريحاتهما المقتضبة. خطب العديد من وسائل الإعلام الغربية رسم مشهداً كما لو أن هناك خطراً وشيكاً من حرب تعترض روسيا شنها ولا تهدد أوكرانيا فحسب، بل العالم بأسره. جاء الخطاب بمثابة

قرع طبول الحرب، حتى أن البعض أعرب عن قلقه بشأن «تقاعس» بايدن عن معالجة الأمور كما يجب والتصدي لروسيا بـ «حزم». في مقال **صحيفة بوليتيكو** قبل ثلاثة أسابيع من القمة، نُقل عن محلل قوله: «إن تحركات روسيا العسكرية اتجاه أوكرانيا تثير أسئلة حقيقية حول الموازنة الحالية للإدارة بين مواجهة الكرملين والتعامل معه... أعتقد أنه من الواضح أن كفة الميزان يجب أن تكون أكثر ميلاً نحو المواجهة».

كان هناك أيضاً تصعيد في الخطاب قبيل الاجتماع، بما في ذلك الحديث عن أن إدارة بايدن «تعدّ مجموعة شاملة من المبادرات التي تهدف إلى ردع السيد بوتين عن الغزو»، كما ذكرت **صحيفة The i البريطانية** قبل ثلاثة أيام من انعقاد القمة.

ويبدو أن هذه المبادرات تشمل، وفقاً **لمقال نشر في صحيفة الغارديان**، «إجراء عقابياً أمريكياً قد يستهدف خط السيل الشمالي الروسي، في حالة العمل العسكري الروسي، أو الوصول إلى نظام سوفييت البنكي، أو التهديد بعقوبات على قطاعات أخرى تستهدف الاقتصاد الروسي».

ومن الطريف أنه ورد في مقال بوليتيكو المشار إليه أعلاه ما يلي: «عندما سئل بايدن عن حزمة العقوبات... لم يطلب أن تكون أكثر ضرراً بالشعب الروسي. بدلاً من ذلك، أراد بايدن التأكد من أن تكون العقوبات «ذكية» ومصممة جيداً لتتمكن من تغيير سلوك الكرملين».

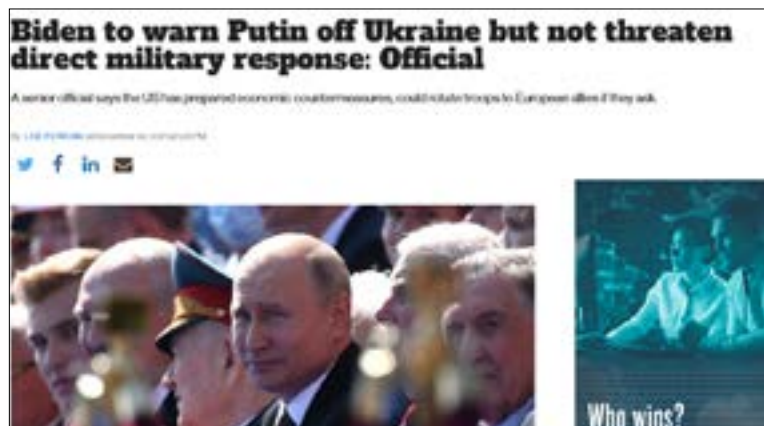
في سياق قرع طبول الحرب وتحشيد الرأي العام حول «الخطر الروسي الوشيك»، تحدثت العديد من الجهات الإعلامية عن غزو عسكري وشيك وتنافست على تضخيم عدد القوات من أقل من مئة ألف إلى ما يقرب من مئتي ألف جندي. وبينما تحدث مقال بوليتيكو عن «آلاف القوات»، تحدثت مقالة الغارديان عن «ما يقدر بـ مئة ألف»، و The تحدثت عن «أكثر من 94000 جندي روسي محتشدون بالقرب من حدود أوكرانيا»، بينما تحدث **مقال في فرانس 24** عن «التخطيط لهجوم في أوائل عام 2022 يشارك فيه ما يصل إلى 175000 جندي».

من التهديد إلى الفتور

في الأيام التي سبقت القمة، كانت النبذة في الإعلام وعلى لسان المسؤولين الغربيين وبالأخص أولئك في واشنطن أقرب إلى التهديد، ولكنها بدأت بالفتور مع اقتراب القمة. على سبيل المثال، قبل يوم من انعقاد القمة، قال **مقال في مجلة Breaking Defense** «مجلة رقمية أمريكية» بكل وضوح أن

الإجراءات الأمريكية ضد روسيا «من غير المرجح أن تأتي في شكل رد عسكري أمريكي مباشر»، نقلاً عن مسؤول كبير بالإدارة، وأضاف المقال على لسان المسؤول: «أود أن أقول إن الولايات المتحدة لا تسعى إلى أن ينتهي بها الأمر في ظرف يكون فيه تركيز إجراءاتنا المضادة هو الاستخدام المباشر للقوة العسكرية الأمريكية». بالطبع، استمرت بعض وسائل الإعلام الأخرى في استخدام خطاب تصعيدي، ربما كان الهدف منه إبقاء الجمهور الغربي مشحوناً ضد روسيا وتحركاتها، وكالعادة في الإطار التقليدي الأمريكي الذي يحتاج بشكل مستمر إلى «تهديد خارجي» كأداة أساسية في إدارة الشأن الداخلي، وخاصة خلال الأزمات الاقتصادية...

على سبيل المثال، **إحدى المقالات في صحيفة وول ستريت جورنال** بدأ بالجملة التالية: «إذا تراجعت الولايات المتحدة، ستستفيد موسكو وستستثمر إيران والصين في ذلك»، ومن المعروف أن لذكر إيران والصين وقع سلبي حاد بالأخص على الجمهور الأمريكي.



ركزت معظم وسائل الإعلام الغربية على قضية أوكرانيا لا سيما في القول إن روسيا تحشد قوات عسكرية لها بالقرب من الحدود الأوكرانية

وبايدن الثانية وتداعياتها على الملف السوري



المتحدة والغرب بشكل عام لا يملكون من الأدوات ما يذعن امتلاكه ليس لمواجهة روسيا فحسب، بل وللاستمرار بالبلطجة العالمية المعهودة.

نظراً لعدم وجود نتائج ملموسة «معلنة» للاجتماع، ناهيك عن التراجع عن قرع طبول الحرب قبل الاجتماع، كان معظم تركيز وسائل الإعلام على التلويح بالعقوبات الأكثر صرامة، ولكن حتى تلك العقوبات لم تكن واضحة. وكما هو مذكور أعلاه تأتي مع بعض المحاذير، كذلك المتعلقة بخط السيل الشمالي.

ربما كانت [مقالة نيويورك تايمز](#) الأكثر وضوحاً في التعبير عن هذا الأمر، حيث أدرجت خمس ملاحظات أو استنتاجات حول المكالمات، والتي تكشف حقاً التوضع الحقيقي للدولتين في إطار الصراع الجاري. كانت هذه الاستنتاجات أن مصير أوكرانيا ما زال على المحك، بوتين يقف بحزم، هناك مخاطر على خط الغاز من روسيا إلى ألمانيا (ولكن أشار الكاتب إلى أنه من غير المرجح أن يفعل بايدن اتجاه الخط ما يوقعه في خلاف مع ألمانيا)، بايدن يحتاج حلفاء، والموضوع ليس شخصياً بين الرئيسين حيث لا يوجد أي دليل على وجود عدواة شخصية.

بعد يوم من القمة، [ذكرت شبكة سي إن إن الأمريكية](#) أن بايدن «استبعد إرسال قوات أمريكية إلى أوكرانيا للدفاع عن البلاد من الغزو الروسي»، وهو عكس الرسالة التي تم نقلها قبل أسبوع من اللقاء.

التصعيد الكلامي والتنازلات: تناسب عكسي!

حتى دون التغيير في لهجة الخطاب خلال الأيام التي سبقت القمة وبعدها، من الواضح أن الولايات المتحدة تترك أنه في عالم اليوم لم تعد شرطي العالم الذي يضع القوانين والعقوبات والضرائب ويشرف على امتثال الجميع لها.

من آراء ووجهات نظر متفاوتة ومختلفة بين الجانبين حول هذه القضية، والقضايا الأخرى التي توشقت بينهما.

وبعد أن هدأت نسبياً غلواء التصعيد الإعلامي الغربي، نشر موقع روسيا اليوم العاشر من الجاري [مقالاً تحليلياً](#) مهماً يحمل ابتداءً من عنوانه إيحاً مختلفاً عن كامل الموجة الإعلامية الغربية: «بوتين وبايدن... احترام متبادل وقمة التحلي بالمسؤولية»، ومما جاء فيه: «بين أهم النتائج لهذه القمة أن واشنطن قد بدأت في الاقتناع بأهمية اتفاقيات مينسك، وضرورتها في تسوية الأزمة الأوكرانية». وفي مكان آخر من المقال يقول الكاتب: «لقد تحلت تلك القمة الافتراضية بين الرئيسين الروسي والأمريكي بالمسؤولية الرفيعة والاحترام المتبادل بينهما، وكذلك التفهم العميق لمدى دقة وحساسية القضايا التي تلقى أوطانها».

يبدو أن هناك إدراكاً في أروقة واشنطن للتراجع الملموس من قبل بايدن وفريقه عن اللغة شديدة الهجومية السابقة وما ظهر كاستعداد واضح لكن حرب كاملة ضد روسيا، وهو تراجع لم يكن موضع ترحيب من الجميع، حيث كانت هناك تلميحات في [مقال في ذا هل](#) إلى أنه إذا أصبح بايدن ليئلاً اتجاه موسكو في حالة هجوم ضد أوكرانيا، فقد تكون هناك مقاومة في الكونغرس واستعداد لاتخاذ قرارات للرد، ومن كلا جانبي الممر- أي الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء.

كما وصفت بعض وسائل الإعلام بايدن وبشكل واضح بأنه «ضعيف»، [مثل نيويورك بوست](#)، التي قللت أيضاً من شأن تهديداته باستخدام العقوبات، لأن هذا سيطلب دعماً من الحلفاء، خاصة ألمانيا وبالتحديد فيما يتعلق بخط السيل الشمالي. وهذا يدل ليس على أن بايدن ضعيف، ولكن أنه والولايات

تؤكد أن المحادثة- الأولى بين الزعيمين منذ الصيف- هي تقدم في حد ذاته، مضيئاً أن هناك الكثير من القضايا الأخرى التي يجب مناقشتها غير أوكرانيا.

ما بعد القمة

في يوم الثلاثاء، 7 كانون الأول، تحدث الرئيسان لمدة ساعتين تقريباً، وبعد ذلك [أصدر البيت الأبيض بياناً مقتضباً حول القمة](#)، كان الجزء الأساسي منه أن: «الرئيس بايدن أعرب عن القلق العميق للولايات المتحدة وحلفائنا الأوروبيين بشأن تصعيد روسيا لوجود القوات على حدود أوكرانيا، وأوضح أن الولايات المتحدة وحلفاءنا سيردون بإجراءات اقتصادية وغيرها من الإجراءات القوية في حالة التصعيد العسكري. وجدد الرئيس بايدن دعمه لسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها ودعا إلى وقف التصعيد والعودة إلى الدبلوماسية».

من المفيد مقارنة هذا مع [البيان التفصيلي الذي صدر عن الكرملين](#) حول القمة، والذي تضمن ما جاء في بيان البيت الأبيض، لكنه قدم الكثير من التفاصيل حول ما تم تبادلته

ومع ذلك، بشكل عام، بدأت اللغة التي سبقت قمة السابع من كانون الأول في التخفيف من حدتها إلى حد ما، بما في ذلك الحديث عن «الشك المتبادل» و«الشك في أن بوتين سيقوم بالغزو»، كما فتحت [مقالة في وكالة صوت أمريكا](#) الباب لمحلل سياسي بارز مقرب من الكرملين مثل فيودور لوكيانوف، ليقول: «هذه هيستيريا اختلقها الغرب».

في يوم القمة نفسه وقبل أن تبدأ، في [تقرير للمؤسسة الإعلامية الأمريكية، الإذاعة الوطنية العامة](#)، تحدث مراسلها في موسكو عن تحذير بايدن قبل أسبوع من الثمن الباهظ الذي ستدفعه روسيا إذا كان هناك غزو، وتعزيزه للرسالة القاسية لوزير الخارجية بلينكن، ثم أضاف: «الآن، يقول فريق بايدن إن الرئيس يفضل الدبلوماسية». كما أشار [مقال في صحيفة بوسطن غلوب](#)، في اليوم نفسه أيضاً، إلى أن «كلاً من البيت الأبيض والكرملين حاولوا خفض التوقعات بشأن المكالمات، حيث قال كلا الجانبين إنهما لا يتوقعان أي اختراقات بشأن أوكرانيا أو القضايا الأخرى الموضوعية للمناقشة. لكن القوتين

يبدو أن هناك إدراكاً في أروقة واشنطن للتراجع الملموس من قبل بايدن وفريقه عن اللغة شديدة الهجومية السابقة

Biden-Putin meeting will delve into whether Russia plans to invade Ukraine

By Steve Inskeep, Charles Weynes
Published December 7, 2021 at 9:57 AM CST

▶ LISTEN • 3:34

STEVE INSKEEP, HOST:

You can think of the U.S.-Russia confrontation as a geopolitical game of chicken. Russia has massed troops on the border with Ukraine. It's seen as a clear threat to a



الأقل، وسورية على وجه الخصوص كمرکز يحدد مصيره ما إذا كانت المنطقة سوف تنهار أو تتعافى، هو التنسيق الأكبر بين روسيا والصين، أو بالمصطلحات السورية، بين أستانا والصين. الهدف الأساسي من زيادة وتكثيف التنسيق يجب أن يكون أخذ زمام المبادرات الإقليمية بكاملها، بطريقة تضمن العمل للوصول إلى حلول لكافة الأزمات وبأقرب وقت ممكن قبل أن تصل نقطة اللاعودة، ويجب أن تكون هذه المبادرات مصممة بطريقة لا يكون لوجود الولايات المتحدة أهمية فيها، بحيث يمكن المضي بها بغض النظر عن الدور الأمريكي و«نشاطاته» في المنطقة، مع ترك باب موارد واشنطن للاعتراف بالواقع ولتخفيف الخسائر بما فيها خسائرها...

الأزمات في محاولة لكسرها وإيصالها إلى نقطة اللاعودة- أي النقطة التي تصل فيها الأزمة إلى ذلك الحد من العمق لدرجة أن الخروج منها لا يعود ممكناً. هذا لا يعني بآية حال انتصار الولايات المتحدة أو الغرب، أو أن الولايات المتحدة ستكون مرة أخرى القوة العظمى الوحيدة، حيث إن هذه الحركة نحو توازن عالمي جديد جارية وهي أيضاً وصلت إلى نقطة اللاعودة، ولكن الغرب بقيادة أمريكية وصل إلى مرحلة فقدان الأمل من استعادة الهيمنة كاملة، وقد يكون الخيار للبعض وبالتأكيد لأمريكا، القيام بأي شيء لوقف الحركة وإن كان هذا لا يعني أية مكاسب حقيقية لها إلا من خلال الآثار التدميرية على أكبر عدد ممكن من دول العالم وبالأخص تلك التي يمكن أن تستفيد من صعود المعسكر الشرقي مرة أخرى. بالتالي، المطلوب في سياق منطقتنا على

ماذا يعني كل ذلك بشكل عام وفي منطقتنا على وجه الخصوص؟

مع تآكل الهيمنة الغربية وبوتيرة متسارعة، يجب أن نتوقع المزيد من الجهود لإبطاء العملية أو حتى وقفها، من خلال محاولة إبطاء تأثير الصاعدين. بالنظر إلى القمة الأخيرة والقمة التي عُقدت في الصيف، فإن أحد الأشياء التي عملت عليها الولايات المتحدة هو المماثلة قدر الإمكان في التنفيذ الكامل لمعظم الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن أي من القضايا. وهذا يعطي الانطباع بأن الولايات المتحدة متعاونة وفي ذات الوقت تضمن عدم حل أي من القضايا بشكل كامل على أمل تعيق الأزمات الحالية قدر الإمكان حتى تصل إلى نقطة يتعذر حلها. هذا أيضاً يساعد الولايات المتحدة في مساعيها لإعطاء الانطباع - لنفسها قبل كل شيء، ولكن أيضاً لشعبها وباقي العالم - بأنها لا تزال هي الجهة الأساسية أو الوحيدة التي تتخذ القرارات الدولية وتحدد الحثثات. هناك العديد من المناطق في العالم التي يتضح فيها ذلك الأسلوب، بما في ذلك منطقتنا. حيث أدركت الولايات المتحدة منذ سنوات حتمية انسحابها من المنطقة، وركزت الكثير من جهودها على تعزيز وإدامة الأزمات في مواقع مختلفة منها، واللعب على التناقضات بين دول المنطقة وتعميقها، وتفخيخ المنطقة بالأنغام التي يمكن أن تفجرها في وقت لاحق عن بعد. هذا ما تعمل روسيا، والصين معها إلى حد كبير، على إبطائه ووقفه. الولايات المتحدة تدرك ما تحاول روسيا القيام به، ولذلك فإنها تعمل باستمرار على خلق أزمات في أجزاء مختلفة من العالم أو بطريقة ما فتح جبهات مواجهة بين الشرق والغرب في بقع مختلفة، لعلها تستنزف اللاعبين الرئيسيين على الجبهة الشرقية وتبطل صعودهم الذي يعمل على التحضير لصد الفجوة التي سيخلفها التراجع الغربي. هذه الأزمات المتزايدة تعني أيضاً زيادة الأعباء على كاهل روسيا والصين، ولكن أيضاً على المناطق والدول التي تتعقق فيها

ما أدركه البعض منذ فترة، أصبح اليوم أكثر وضوحاً للبقية ويصعب إخفاؤه أو التفاوضي عن رؤيته، ولا سيما الغرب بقيادة وتبعية أمريكية: لقد انتهى عصر الهيمنة الغربية، ولم يعد ممكناً تجاهل الشرق أو تجاوزه.

التغيير في لهجة الخطاب ليس المؤشر الوحيد، ويمكن الاستنتاج بسهولة أن الولايات المتحدة تدرك هذه الديناميكية، وإلا لما كانت هناك أساساً هذه القمم، لا الأولى قبل ما يقرب من ستة أشهر ولا الأخيرة قبل أيام. تدرك الولايات المتحدة، أكثر من أية جهة أخرى، عدم القدرة على فعل أي شيء ما لم يتم التوصل إلى مستوى معين من التفاهم في إدارة الصراع، وأن هناك علاقة تجب إدارتها ولا يمكن القيام بذلك بمجرد التطبيل والتزوير والترويج بالحروب.

هذا لا يعني أن الولايات المتحدة أو الغرب بشكل عام مستعد للاعتراف بذلك بشكل كامل وعلمي، لكن الأفعال تقول ما فيه الكفاية. من المؤكد أنهم لا يحبذون ذلك، ولكن أيضاً من الواضح أنه لا خيار لديهم في الأمر. الأهم من ذلك، أنه سيكون هناك المزيد من التنازلات من قبل الولايات المتحدة والغرب، وخاصة لمصلحة روسيا والصين، لكن هذا لن يحدث بدون مقاومة ومحاولة فعل أي شيء وكل شيء يمكنهم القيام به لإبطاء أو وقف التحول، وإن كان ذلك على حساب شعوبهم، وبالأخص أمريكا التي هي على ما تعكسه تجربة كورونا، وتجربة 2008، الأكثر استعداداً للتضحية بأي شيء مقابل وقف صعود خصومها مرة أخرى.

أكثر من ذلك، وإذا قرأنا المتغيرات التي جرت على المستوى العالمي بعد القمة السابقة، وخاصة فيما يتعلق بأفغانستان وباليمن وإيران، وحتى طبيعة ومساحة الوجود الروسي في سورية، وغيرها من الملفات، لظهر أنه ربما بات هناك ما يشبه القانون حول سلوك الولايات المتحدة الإعلامي والعملي ضمن الصراع مع كل من الصين وروسيا: كلما ارتفعت لهجة الحربية للمسؤولين وللإعلام الغربي، كلما عني ذلك أن حجم التنازلات التي يجري تقديمها... أكبر!

أدركت الولايات المتحدة منذ سنوات حتمية انسحابها من المنطقة وركزت الكثير من جهودها على تعزيز وإدامة الأزمات في مواقع مختلفة منها



الاهتمام الرسمي المفاجئ بالرأي العام... إعلامي فقط!



بعد كل النتائج السلبية للسياسات الليبرالية المنبثقة على كافة المستويات، التي ضربت وتضرب بعرض الحائط بمصالح الغالبية من السوريين، وخاصة الفقيرين، وصولاً إلى مرحلة التوحش التي طالت المعيشة والخدمات والصحة والتعليم والإنتاج و...، تطالعنا الحكومة باهتمامها المفاجئ بالرأي العام، لكن ليس من خلال إعادة الاعتبار لمصالح الغالبية التي يعبر عنها هذا الرأي العام بشكل أو بآخر، بل من خلال ما يجب التنبؤ به إعلامياً لتسويق تلك السياسات وتبريرها، ليس إلا!

■ عاصي اسماعيل

هكذا ترى الحكومة مسؤولياتها وواجباتها تجاه «الرأي العام» وما يمثله ويعبر عنه من مصالح وحقوق مغيبة ومستلبة، حيث تنحصر بمهمة إعلامية غايتها «توحيد الخطاب الإعلامي والمعرفي الموجه إلى الرأي العام».

لجنة إعلامية داعمة

أصدرت الحكومة بتاريخ 2021/12/2 قراراً يقضي بتشكيل لجنة تحت مسمى «لجنة دعم إعلامي»، عضويتها مؤلفة من بعض معاوني الوزراء، و برئاسة معاون وزير الإعلام لشؤون التطوير الإعلامي.

وقد حددت مهمة اللجنة بالتالي: تنسيق المعلومات المتداخلة بين الوزارات المعنية المتعلقة بكل قرار مزعم إصداره، وصياغة مسوغاته لإصداره وتحديد مسؤولية كل وزارة عند تطبيقه، وتوحيد الخطاب الإعلامي والمعرفي الموجه إلى الرأي العام- الإشراف على المكاتب الإعلامية في الوزارات، حيث تشكل اللجنة مصدراً أساسياً للأخبار والبيانات الصادرة عن الوزارات المعنية حتى تصل بشكل صحيح وفي الوقت المطلوب للرأي العام- التنسيق مع وسائل الإعلام لتهيئة الرأي العام قبل صدور قرارات تتعلق بالحياة المعيشية للمواطنين- ضمان تدفق المعلومات للمكاتب الإعلامية المعنية وتحديد المواقع الإلكترونية الخاصة بها- الإشراف على تنظيم لقاءات دورية بين المعنيين في وزاراتهم ووسائل الإعلام- الاتصال والتنسيق مع الوسائل الإعلامية فيما يتعلق بالاختصاصيين والمحليين والرد على الاستفسارات الواردة من قبل الإعلاميين.

تناقض صارخ مع الواقع لا يمكن تغليفه والقفر عليه

يبدو أن الحكومة كانت مضطرة للجوء لهذا الشكل من تنسيق العمل الإعلامي بين وزاراتها بشكل أكثر مركزية، ليس لوضع حد للتناقض في بعض التصريحات الرسمية، وخاصة بما يتعلق بالقرارات المرتبطة بالحياة المعيشية والخدمية للمواطنين، وما يتبع ذلك من «إحراج» إضافي تتحمل مسؤوليته تجاه الرأي العام «إن سلمنا بوجود إحراج تجاهه أصلاً»، بل للتعطية على التناقض الصارخ بين مضامين هذه القرارات بنتائجها مع مصالح المواطنين على أرض الواقع، وانعكاساتها السلبية على حياتهم المعيشية والخدمية، والتي أصبحت أكثر كارثية، والتي يتم التعبير عنها من خلالها بأشكال وأساليب متعددة، وعبر العديد من الوسائل، والتي شكلت بالنتيجة رأياً عاماً بالضد من هذه القرارات بمضامينها وانعكاساتها الكارثية عليهم.

فهل تستطيع الحكومة بهذا النموذج الإعلامي

الجديد المزعم أن تغطي على النتائج السلبية لقراراتها على أرض الواقع، وتمنحها صبغة تلتف على الرأي العام؟

يبدو ذلك مهمة مستحيلة، فمن الواضح أن كل غاية الحكومة من هذا الأمر هو التسويق لقراراتها وتبرير ما لا يمكن تبريره من سلبيات يتم حصادها إثر كل قرار يصدر عنها!

عن أي رأي عام يجري الحديث؟

الأكثر وضوحاً بمضمون عمل ومهمة اللجنة الإعلامية، الداعمة للعمل الحكومي، أنها غير معنية بالرأي العام لا من قريب ولا من بعيد إلا بما يخص التسويق والتبرير للقرارات الصادرة عن الحكومة والسياسات المطبقة من خلالها، مع التركيز على الحالة الاستباقية للقرارات قبل صدورها لتهيئة الرأي العام فقط، عسى يتم تقبلها، وهو أمر غير ممكن من الناحية العملية، كون مجمل السياسات المتبعة تمييزية بكل وضوح، فهي محابية لمصالح القلة الثرية والناهبة والفاصلة على حساب مصالح الغالبية الفقيرة على طول الخط.

ليس ذلك فقط، بل إن من مهام اللجنة «الرد على الاستفسارات» فقط لا غير كما ورد اعلاه، أي لا مجال لإعادة النظر أو تصويب القرارات والسياسات المطبقة، مهما كانت نتائجها، ومهما كانت الآراء حيالها!

فمن الواضح أن الحكومة ماضية بسياساتها الظالمة والمجحفة بحق الغالبية، وعلى ما يبدو أن في جعبتها المزيد من القرارات الظالمة الإضافية بحق هذه الغالبية، لذلك كان لا بد من تهيئة ما يلزم للجم الرأي العام بشكل مسبق عبر مركزة الخطاب الإعلامي الرسمي بهذا الشكل الجديد المزعم تطبيقه، والذي يسحب البساط أيضاً من أيدي وسائل الإعلام الرسمية، وغير الرسمية كذلك.

فعن أي «رأي عام» يجري الحديث هنا، وأين أهميته والاهتمام فيه؟!

طبقيّة الرأي العام ودور الحكومة

قد نجد تبايناً لدى المختصين بمختلف المجالات حول معنى الرأي العام وتعريفه، كظاهرة متبدلة ومتغيرة بحسب المكان والزمان، والظرف والحالة الملموسة، لكن جميع هؤلاء متفقون على أهميته وحيويته البالغة، بل وعلى مدى قوة تأثيره وفعله، لذلك يتم السعي المحموم دائماً، من قبل مختلف القوى الفاعلة، من أجل السيطرة عليه أو التأثير به لتغييره، بل وحتى لتحويله وتشنيت انتباهه أو لإضعافه، بمختلف الوسائل والسبل المتاحة.

فجور الأمر في التعامل مع الرأي العام طابعه طبقي، مهما اختلفت وتباينت الأساليب والطرق حياله، تماماً كحال نفسه بما يعبر عنه من مصالح الغالبية التي تشكله ليحمل صفة العمومية، ولو كان كظاهرة متبدلة ومتغيرة، مكاناً وزماناً وظرفاً، فالرأي العام ظاهرة جوهرها طبقي، وكذلك التعامل معه.

فصانعو القرارات، الحكوميون أو غير الحكوميين، سياسيون أو اقتصاديون، منتجون أو مسوقون، بمختلف القطاعات والمجالات الحيوية التي تمس حياة عامة الناس ومصالحهم، يلجؤون عادة إلى سبر الرأي العام ومعرفة قبل اتخاذ قراراتهم، لاستمالة هذا الرأي بما يعزز غاية وأهداف تلك القرارات، أو لتعديل بعض مضامينها ومخرجاتها بما يحقق هذه الغاية «الاستمالة» ما أمكن ذلك، أو اللجوء إلى أساليب التأثير، المباشرة وغير المباشرة، بهذا الرأي، لتحويله أو لتشنيته أو لتغييره، وربما للسيطرة عليه وتوجيهه بالضد من مصالح من يعبر عنهم!

فالتعامل مع الرأي العام، كظاهرة متبدلة ومتغيرة، يختلف بناء على الجهة التي تتعامل معه وغاياتها من معرفته وسبره في اللحظة المعنية، قبل اتخاذها لقراراتها التي تمسه، أو بعدها، بغض النظر عن الأساليب التي تتعامل من خلالها معه، بما في ذلك أساليب التضليل والضغط بما يحقق مصالح من تمثلهم هذه القرارات بالنتيجة.

والسؤال الذي يطرح نفسه، على أرضية تشكيل «لجنة دعم إعلامي» للحكومة وفقاً لمهامها الواردة أعلاه المتمثلة «بتهيئة الرأي العام قبل صدور قرارات تتعلق بالحياة المعيشية للمواطنين»:

مصالح من تمثل الحكومة عبر قراراتها وسياساتها؟ ولماذا أصبحت مضطرة للتأثير المسبق في الرأي العام بهذا الشكل المركزي الآن؟

لا شك أن الإجابة لم تعد صعبة على الرأي العام المعبر عن مصالح الغالبية الفقيرة، فمصالح القلة الفاسدة والناهبة هي المحببة من القرارات الحكومية الصادرة تبعاً، ومن جملة السياسات الليبرالية المطبقة، والوقائع الملموسة أصبحت أكثر من أن تعد وتحصى بهذا الصدد.

والخشية أصبحت أكثر مشروعية مما تضرمه الحكومة، ومن تمثل مصالحهم، من قرارات لاحقة بالضد من مصالح الغالبية الفقيرة والمهمشة، والتي أعدت العدة الإعلامية من أجل تهيئتها «كأي عام» لتتحمل المزيد من النتائج الكارثية على معيشتها وخدماتها، فما خفي أعظم على ما يبدو!

الأكثر وضوحاً
بمضمون عمل
ومهمة اللجنة
الإعلامية أنها
غير معنية بالرأي
العام إلا بما يخص
التسويق والتبرير
للقرارات الصادرة
عن الحكومة
والسياسات
المطبقة من خلالها

الدعم والتدخل الإيجابي 2



وعم ينحكي كمان عن الـ «بدء طرح كيلو البطاطا» (قلع جديد) ضمن صالات المؤسسة ومنافذ بيعها بسعر 1500 ليرة سورية، أي بسعر أقل من سعر الجملة بـ 300 ليرة، مؤكداً استمرار التدخل الإيجابي في المادة لتخفيض سعرها ضمن الأسواق...»

يعني الحبل ع الجرار... وبفضل تدخل الإيجابي رح يتغير رقم انخفاض الاستهلاك للمواد الغذائية للأدنى... والفقر رح يزيد والجوع رح تزيد أرقامه ويمكن ما يكون خلال عشر أيام- يمكن يكون خلال يومين- ثلاثة بس!!!

لأن التدخل الإيجابي عم يخلي أسعار السلع ترتفع بالزائد كثير خارج المؤسسات... والأسعار يلي عم تتخط للدعم والتدخل أبداً ما عم تتوافق مع الأجر يلي عم يحصل عليها المواطن أبو الـ 80 ألف...

بكل بساطة واختصار لك عيني.. التدخل الإيجابي والدعم يلي بيحتاجه المواطن حتى يطلع من تحت خط الفقر وتنخفض معدلات الجوع عندو هو التخفيض بالأسعار من دون أي تدخل لا إيجابي ولا سلبي.. وطبعاً مع زيادة الرواتب لتتناسب فعلاً ومضموناً مع معيشة الأسرة ككل من غذاء وتعليم ولباس وطبابة ومواصلات والذي منو... والأهم من هاد كلو سحق كلي وشامل لكل حوت من هل الحيتان الكبار ورفع اليد الخفية الداعمة إلهن وطحن بنفس الطريقة يلي طحنوا فيها شعب كامل..

وكل هاد لازم يصير قبل ما ينفجر البالون يلي صرلوا عشر سنين عم ينتفخ عند هالشعب المطحون... فهمتو علي؟!

يحصل مع اللحوم... يعني فيكم تقولو أنو مفقرين دمشق لحالهم انخفض استهلاكهم من الألبان والأجبان خلال 10 أيام بس بكمية 50 طن باليوم.. فكيف حجم الانخفاض من أول السنة لهلا مثلاً.. وكيف ح يصير بعد فترة ع كل مفقرين البلد.. طالما استمر الوضع ع ما هو عليه من الأفكار والتجويع المنظم والمبرمج..

بداية، فينا نقول أنو انخفضت كمية الاستهلاك من الكيلو للوقيات ع كل شي بسبب انخفاض الأجور وانعدامها بحسب أسعار السوق عملياً.. وتاني شي بسبب عدم وجود الاختراع يلي اسمو كهربا..

فلذلك العالم يلي كانت قدراة تجيب شي من الألبان والأجبان فعم تجيب ع قدها كرمال ما ينكبوا بالزباله أنو ما عاد فيها تعوض عنها.. وما حدا يفكر إنو في حدا من هل الشعب اندايق لأنو فطم من الشوب والبرد!!!! لا أبداً، الكل «مقدر» جهود وزارة الكهرباء ومفقرين كمان «الاعتذارات» الخلبية يلي عم تتقدم للمواطن بسبب تدويبوا بالشوب أو تمويتو بالبرد، ولأنهم بيترجوا من المواطن التحمل- فهل المواطن عم يتحمل!!!!

أما بالنسبة للحوم فما كان انخفاض الكميات من الكيلو للموقية!! يلي صار هو التخلي الكامل والكي عن كلشي بيرفع الكوليسترول ويبسبب البدانة...

طبعاً هاد الحكي ما ينطبق إلا ع الفئة المسحوقة والمطحونة... أما هدوليك شفاطات المصاري وعيلهن- فمع كامل الحسيدة وديقة العين عليهن- نيالون لأنهم عم ياكلو ع كل ضرس لون... والتضخم عندن صار تضخمين «أموال وأحجام»...

انخفضت كمية الاستهلاك من الكيلو للوقيات ع كل شي بسبب انخفاض الأجور وانعدامها بحسب أسعار السوق عملياً.. وبسبب عدم وجود الاختراع يلي اسمو كهربا

حكينا بالعدد السابق عن الخطة الجهنمية يلي الحكومة اشتغلت وضيعت عليها وقتها الثمين «لأنو ناناها كانت مثل قلتها» وبصراحة ما بينوثق ولا بينشد الظهر بحكين.. لا كرمال يكافحو الغلاء المعيشي الفاحش ولا يكافحو التجار يلي محطوطين بالواجهة.. لأنهم عم يتعبوا هل الشعب المنهك بالأساس من وراهن على مر الزمن...

دعاء دادو

يلمسه المفقر ع أرض الواقع... الجديد بالموضوع أنو مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة بدمشق كشف بتاريخ 8 كانون الأول «عن التعاقد مع أحد معامل الألبان والأجبان المرخصة بدمشق، لاستمرار إنتاجه وعرضه بأسعار تقل عن السوق بنسب جيدة...» وأضاف لكلامه «أن نسبة التدخل الإيجابي في أسعار الألبان والأجبان قد تصل إلى 1500 ليرة سورية كفارق عن السوق، خاصة بالنسبة للأجبان بأنواعها»...

ما ح نحسب شو ممكن تكون نتائج هال تدخل الجديد ع الأسعار بالسوق.. بس شفتنا كيف كانت مثلاً ع أسعار السكر والزيت النباتي..

فعلياً هل التقنين ع الأساسيات واتباع الطرق الذكية وغير الذكية فيه مع كل إجراءات التدخل «الإيجابي» تحول للتخلي الرسمي عن فئة كبيرة كثير من الشعب.. ومعدلات الاستهلاك اللي عم تنخفض يوم بعد يوم أكبر دليل..

رئيس جمعية الألبان والأجبان أكد هل الشي وقت صرح بتاريخ 8 كانون الأول أنو «انخفض استهلاك اللبنة والجبنة خلال العشرة أيام الأخيرة من 200 طن يومياً في دمشق إلى 150 طناً، كما أن كميات الاستهلاك انخفضت من الكيلو غرامات إلى الأوقية كما

ومثل ما قلنا هل الخطة الجهنمية كانت عبارة عن تزواج أليات الذكاء مع أليات التدخل الإيجابي ع أساس يمنعو التجار عن سرقة ونهب الشعب... بس النتيجة كانت استمرار سرقة الشعب بشكل مباشر وغير مباشر عن طريق هل التدخل وغيره...

ورغم أنو معرفة الشعب للنوايا الخفية والممارسات الواضحة صارت معروفة، ما تغير شي أبداً... فالتدخل الإيجابي يلي انعمل ع المواد المدعومة والمقننة سابقاً ما كان يببشر بالخير لدى عامة الشعب... خصوصاً إنو الكل تحول للطبقة الفقيرة اللي انفرض عليها تقنين باستهلاك أساسياتها «طبعاً ما عدا الناهبين وذويهم» بفضل التدخل الإيجابي شكلياً والـ «سلبي» فعلياً ونتائج يلي سحق وتحت هل الشعب أكثر من الأول ورافقو إذلال وبهذلة كمان.. يعني ع مبدأ إذا بتحصل ع فقر وشحقة بحياتك منقذكم معهن ذل وإهانة مجاناً...

ويا مواطن إذا كنت قدردان لهلق تجيب أي شي بخليك تضلك عايش- انطور علينا شوي ونحن رح نخترعك شغلات مو سمعان فيها لا أنت ولا أي حدا بهل العالم- كرمال تبطل عايش وتموت بسرعة... وهاد يلي فعلاً عم

الأدوية ومسلسل الابتزاز وليّ الذراع



عادت مطالب المجلس العلمي للصناعات الدوائية برفع سعر الأدوية مرة أخرى إلى الواجهة، بعد أشهر قليلة على رضوخ وزارة الصحة لمطالبه، لترفع أسعار الأدوية بما يتجاوز الـ 30%.

عبير حداد

الزيادة السعرية الماضية رغم أنها وجهت ضربة للمواطن، لكنها لم ترض سقف تطلعات أصحاب المعامل الذين طالبوا بزيادة 100% لتعود مطالبهم اليوم بزيادة 70% طبعاً بنفس الذرائع الابتزازية الجاهزة لمحتكري قطاع الصناعات الدوائية ومستوردي مستلزماتها وموادها الأولية، وأدويتها الجاهزة، عبر لي ذراع وزارة الصحة والمواطن بعدم توفر الدواء بحال عدم الرضوخ لهذه المطالب.

التحكم والاستغلال والمصير المجهول
بات المواطن السوري يعاني من آفة السياسات الليبرالية بنتائجها الكارثية على حياته ومعاشه وخدماته، التي اتسعت وتعمقت بل وتجذرت أكثر فأكثر، عبر جملة من القرارات المدمرة على مدى عقد ونيف، والتي تظهر آثارها على السطح بشكل سافر، فقد طالت آثارها التدميرية القطاعات الإنتاجية والحيوية والإستراتيجية، وانعكاسها المباشر كان على الوضع المعيشي للمواطن وصحته. فالقدرة الشرائية للمواطن متدنية جداً، والسبب الهوة الكبيرة بين الأجور وتكاليف المعيشة، في الوقت الذي سحبت الحكومة يدها عن دعمه بشكل شبه كامل، مما أجبر المواطن على تقليص سلته الغذائية لما دون القدرة على تجديد قوة عمله للحفاظ على صحة متوازنة لجهازه المناعي تقيه من الأمراض، ورغم أن العالم اليوم يواجه جائحة تحصد الأرواح بالجملة، ماتزال الحكومة تواكب سياسات الإفكار والتجويج الأكثر توحشاً عبر دراساتها الجدية لرفع الدعم الكامل دونما تقديم حلول جدية لتغطية عجز المواطن الواضح الذي أوصلته إليه عمداً وما تزال مستمرة.

وإن كان المواطن اليوم لا يملك خياراً آخر لمواجهة الأمراض سوى ببعض العقاقير الطبية «بعدما أجهزت الحكومات المتعاقبة بسياساتها التجويجية على سلامة جهازه المناعي»، فقد أغلق هذا الباب بوجهه أيضاً، بعد أن بات المتحكم بالقطاع الدوائي أصحاب المعامل والقائمين على عمليات استيراد المواد الأولية الداخلة في صناعة الأدوية وتجار الأدوية والمواد الطبية، ومهربها، مستغلين حاجة وضرورات المواطن المريض لدرجة التوحش، فمن يملك سعر الدواء المتحكم به قد يشفى، بينما من لا يملك أصبح مصيره مجهولاً!

مطالب وذرائع وابتزاز

الثابت لدى أصحاب الأرباح هو تقديم الذرائع على طول الخط، فهذه المرة لم توضع ضمن إطار العقوبات أو الحصار التي كانوا يتغنون بها.... بل ركبوا موجة ارتفاع الأسعار والتكاليف عالمياً، إضافة للصعوبات المحلية. فالذرائع التي تتوجب إعادة النظر بأسعار الأدوية أرجعها أصحاب المعامل بحسب صحيفة تشرين إلى الارتفاع العالمي غير المسبوق في المواد الأولية الداخلة في إنتاج الأدوية، مؤكدين أن كيلو البارسيتامول ارتفع سعره من 1500 دولار وحتى 12 ألف دولار، وأما سعر ظرف البارسيتامول المباع محلياً لا يتجاوز 300 ليرة في حين أن سعره يجب ألا يقل عن 1000 ليرة، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن وتأخره، معززين الحجج بالصعوبات المحلية التي تواجه الإنتاج من ارتفاع تكاليف الكهرباء وصعوبة تأمين المشتقات النفطية.

وبحسب رئيس المجلس العلمي للصناعات الدوائية أنه «إذا لم يتم اتخاذ إجراءات مناسبة فسيكون هناك انقطاعات أكثر في

الأدوية، معللاً ذلك بأنه لن يشتري أي معمل دواء بسعر 3500 ليرة سورية، ثم يبيعه بسعر 1600 ليرة، مؤكداً أن هذا الانقطاع ليس بمصلحة المواطن الذي يدفع تكاليف إضافية للحصول على الدواء».

ويكمل رئيس مجلس الصناعات الدوائية ليقارن بين قيمة المواد الأولية التي تستورد سنوياً بتكلفة تصل إلى حدود 100 مليون دولار، وبين تكلفة استيراد الأدوية الجاهزة التي تستصل قيمته إلى حدود 500 مليون دولار!

بالمقابل يجدر القول عن أسعار الأدوية أنه لا يوجد التزام بتسعيرة محددة لها، فمثلاً سعر ظرف البارسيتامول لا يباع بسعر 300 كما تحدث أصحاب المعامل، فسعره يبدأ بـ 800 ليرة سورية، كما أنه عند شراء دواء ما تجد أن سعره على العبوة قد شُطِبَ لتدوّن عليه تسعيرة بديلة يضعها أصحاب الصيدليات أيضاً، فالرقابة أصبحت من المنسيات، على السعر كما على المصدر والموصفة.

الأدوية كغيرها محتكرة وتجد طريقها للسوق السوداء

قالت الصيدلانية هلا شاهين إن هناك الكثير من الأصناف الدوائية مقطوعة كالمصادات الحيوية وخاصة شراب التهاب الأطفال وأدوية البواسير والأدوية التي تحوي بتركيبها السيتامول بالإضافة إلى شح كبير بالمراهم والكريمات والتحاميل النسائية. وحسب قول الصيدلانية، فإن المعامل لا تقوم بإرسال الأدوية للمستودعات، وهناك احتكار لبعض الأدوية من قبل بعض المعامل من أجل الضغط لرفع الأسعار. وذلك بحسب موقع «هاشتاغ».

وقد نُقِلَ عن نقيب صيدالة حمص عبر «شام إف إم» ما يلي: «طرح الأدوية في السوق الدوائية من قبل المعامل بسعر أعلى من السعر المحدد من قبل وزارة الصحة وضع الصيدالة عرضة للهجوم علماً أن الوزارة هي الجهة المسؤولة عن تسعير الأدوية، الصيدلاني كان أمام خيارين إما أن يمتنع عن شراء الدواء بسعر أعلى أو أن يستكين لهذه

الظاهرة ويعمل على تأمين الأدوية بالسعر الذي يعرض عليه خوفاً من الدخول بأزمة انقطاع دوائي حادة».

من المفروغ منه أن المعامل لن توقف إنتاجها من الأدوية، بل ستحتكرها حتى تحقيق مطالبها برفع الأسعار، والأخطر من ذلك أن بعضها يقوم بطرحها عبر السوق السوداء بالأسعار التي ترضي سقف جشع ربحها، ناهيك عن باب تهريب الأدوية لخارج القطر والمستمّر على مدار السنوات الماضية وحتى اليوم والذي يحقق باب رزق إضافي لأصحاب المعامل والمهربين.

على حساب صحة المواطن وجيبه

المتوقع أن وزارة الصحة سترضخ، كما رضخت سابقاً، وسيتم رفع أسعار الأصناف الدوائية بما يرضي مشيئة أصحاب المعامل والمستوردين، والمواطن المفقّر عليه أن يتحمل كل التكاليف والأرباح الرسمية والاستغلالية والاحتكارية على حساب صحته ووضع السعي الذي لا يمكن أن يغطي تكاليف إضافية، سواء كانت لتوفير الأدوية المقطوعة عبر السوق السوداء أو حتى عبر السوق المحلية بعد تنامي رفع الأسعار.

فالمواطن هنا يدفع ضريبة تخلي الدولة المستمر عن قطاعاتها الإنتاجية والحيوية والإستراتيجية لشركائها المستثمرين، الذين باتوا المسيطرين على كامل العملية من الاستيراد والإنتاج وحتى التسويق والتسعر.

مع الإشارة إلى أن المقارنة مستمرة لأصحاب الأرباح بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية المرتفعة، والتي تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الرسميين.

فماذا عن المقارنة مع دخل المواطن السوري المتدني، هل يمكن مقارنته مع دخل الفرد عالمياً؟!

فالتشوه واضح بلا جدال، ومع ذلك لا تجد الحكومة حلاً إلا إسعافية تنتشل المواطن من مستنقع فقره المدقع، بل تراها تحايي أصحاب الأرباح نحو المزيد منها عبر قراراتها التي تزيد من طعن المواطن أكثر فأكثر.

دور مجموعة بريكس

إعداد: قاسيون

20,8 ترليون \$

في عام 2019، بلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدول البريكس 20,8 ترليون دولار أمريكي، أي ما يشكل 24% من إجمالي الناتج المحلي العالمي بالأسعار الجارية.

2009

عقد تجمع الدول الخمسة اجتماعات سنوية منذ عام 2009 بشكل متواصل. وقبل انضمام جنوب أفريقيا، عقدت قمتان «بريك» في عامي 2009 و2010. وعقدت قمة «بريكس» الأولى «أي الدول الخمسة بعد انضمام جنوب أفريقيا» في عام 2011.



المزايا التي تتمتع بها دول بريكس



الزراعة



الموارد الفكرية



الثروات المعدنية



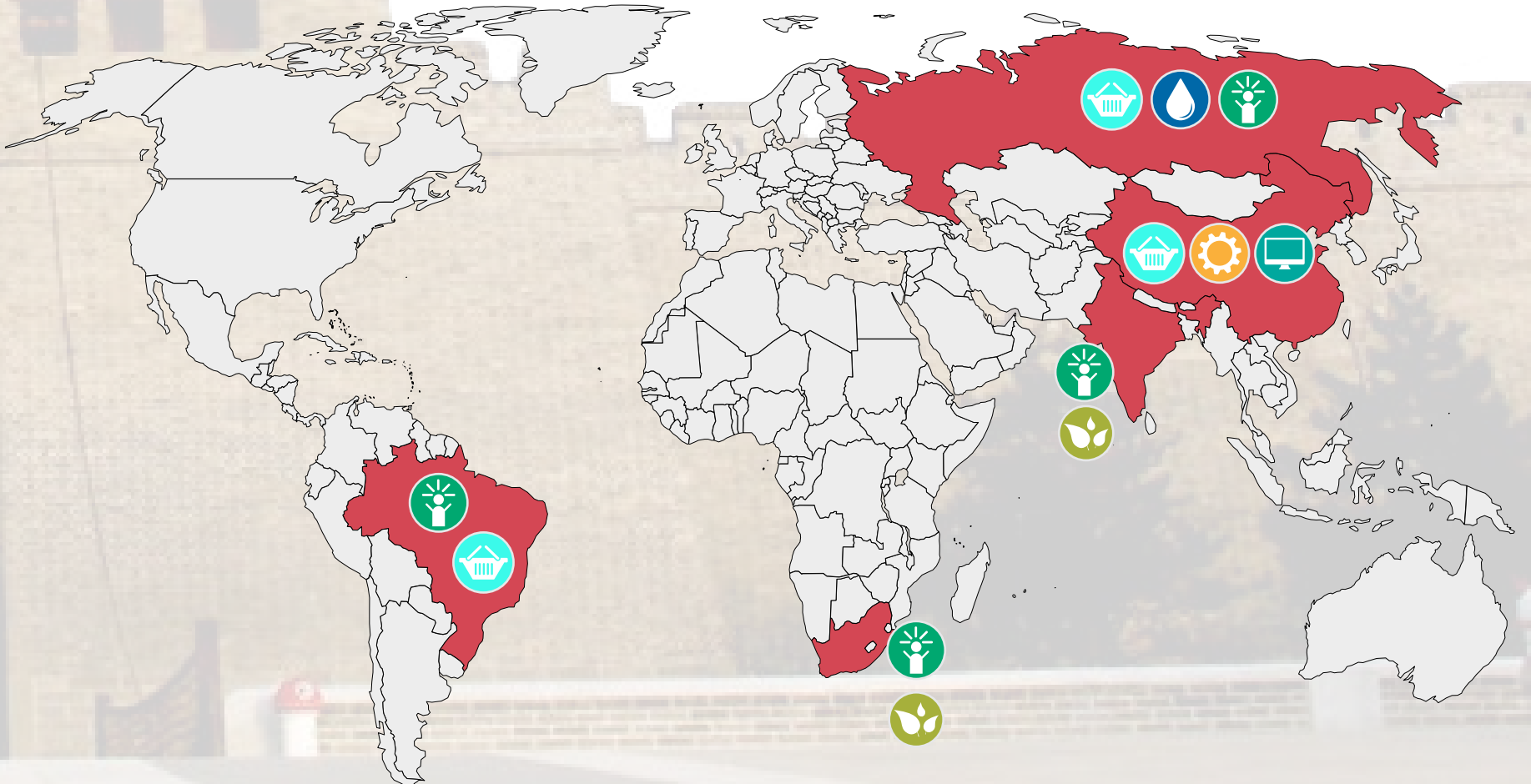
الموارد الطبيعية



الصناعات القوية



الاقتصاد الرقمي



في الاقتصاد العالمي

26%

تشغل مجموعة دول بريكس حيزاً جغرافياً يعادل 26% من مساحة اليابسة على كوكب الأرض، حيث تغطي الدول الأعضاء فيها مساحة تزيد على 39,000,000 كيلومتر مربع، وتمتد على أربعة قارات هي آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية.

16-19%

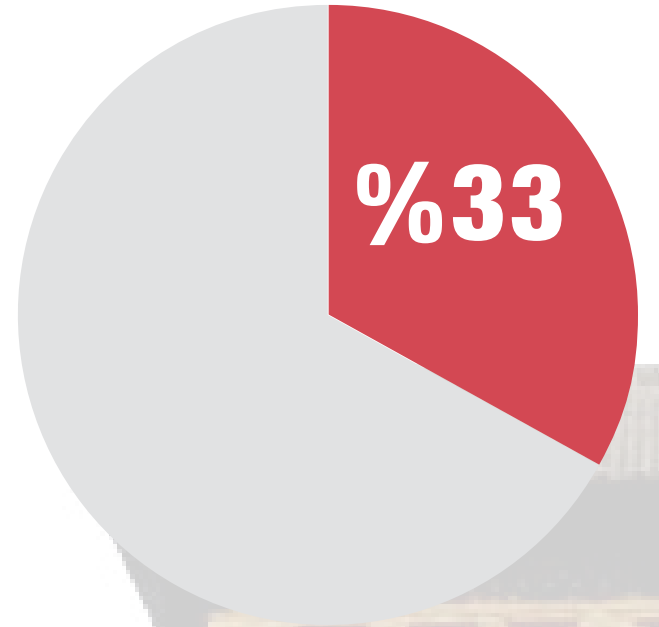
تشكل مجموع الصادرات التي تجريها الدول الأعضاء الخمس في مجموعة بريكس ما نسبته 19% من إجمالي الصادرات التي يتم تسجيلها سنوياً على مستوى العالم، وحوالي 16% من الواردات الدولية المسجلة سنوياً.

19-19%

تمثل الاستثمارات الداخلية لدول مجموعة بريكس ما مقداره 19% من إجمالي الاستثمارات الداخلية في العالم، بينما تمثل الاستثمارات الخارجية النسبة ذاتها 19% من إجمالي الاستثمارات الخارجية الدولية.

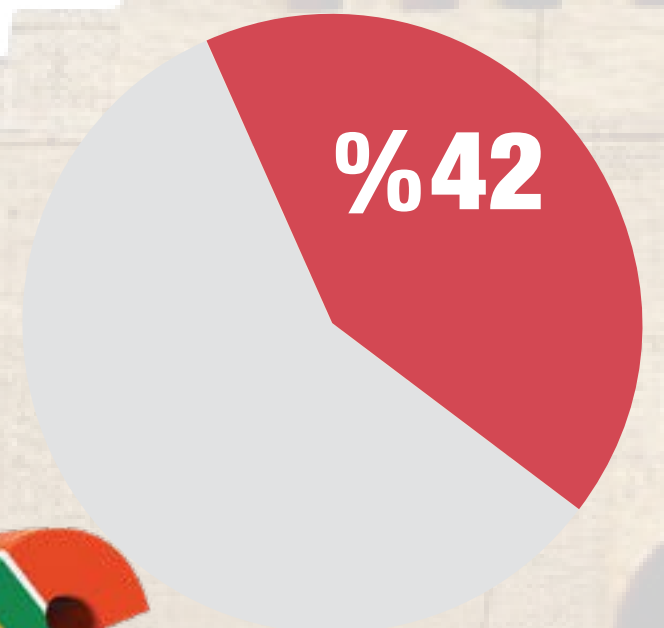
النتاج المحلي الإجمالي العالمي على أساس القدرة الشرائية

حصّة بريكس حصّة باقي دول العالم



حصّة دول مجموعة بريكس من إجمالي عدد السكان في العالم

حصّة بريكس حصّة باقي دول العالم



صناعة السيارات الكهربائية والاتحاد الأوروبي: انهيار آخر؟



في أوروبا، خلق كل من عدم التوازن في بنية قطاع صناعة السيارات—وهو ذاته ناجم عن تحرير حركة رأس المال والشركات—وكذلك عدم وجود سياسات صناعية واضحة، مزيجاً قاتلاً خطراً على وظائف ملايين العمال الأوروبيين، تماماً كما يخلق خطراً على تغيير قطاع السيارات الأوروبي بشكل حاسم.

■ ماثيو غادي وناديا غاريليني
ترجمة: قاسيون

تتطلب التغييرات في أنماط التنقل والبيئة تحولاً في أنظمة تسيير المركبات، الأمر الذي يعني تدخلاً سياسياً قوياً، قادراً على الجمع بين الأهداف الصناعية والاجتماعية والبيئية. السماح للسوق بتحديد كيف ومتى وبأيّة تكلفة يحدث هذا التحول، سيعني حتماً نتائج كارثية للعديد من الصناعات، والكثير من العمال بالتأكيد، وكذلك قد يؤدي لفواقع لبلدان بأكملها.

شهدت أوروبا في العقود الأخيرة إعادة توزيع هائلة لقدرات وحجم إنتاج السيارات بين بلدانها. تقلصت كميات الإنتاج بالعموم، وقلت معها الوظائف المصاحبة لها، رغم حدوث ذلك بشكل متباين بين البلدان. ففي الوقت الذي حافظت فيه ألمانيا على دورها كبلد صناعي رئيسي، شهدت إيطاليا انخفاضاً في إنتاجها للسيارات لتصل إلى مستوى دول مثل رومانيا وهنغاريا. على النقيض من ذلك، شهدت بلدان وسط وشرق أوروبا—إلى جانب تركيا—زيادات كبيرة جداً في أحجام الإنتاج. شركات تصنيع السيارات الكبرى هي التي حددت ونفذت إستراتيجيات الموقع والاستثمار في هذه البلدان، ولا سيما المنتجين الألمان والفرنسيين.

من سمات الاتحاد الأوروبي في هذه العملية غيابه التام عن صوغ السياسات الصناعية في قطاع السيارات. أو ربما الأصح، غياب الاتحاد الأوروبي هو خيار يهدف لضمان قدرة صانعي السيارات الكبار على إعادة تنظيم إنتاجهم على أساس المزايا الاقتصادية للبلدان التي ينشؤون فيها مصانعهم «تكاليف عمالة منخفضة، وتشريعات اجتماعية متدنية... إلخ».

الخطوط الوطنية الناقصة

في غياب وجود إجراءات منسقة، اعتمدت

العديد من البلدان خططاً وطنية تتضمن تدابير وإجراءات على كل من جانب الطلب «حوافز لشراء سيارات صديقة للبيئة، وحوافز لتجديد أساطيل المركبات المملوكة للدولة والبلديات... إلخ»، وكذلك من جانب العرض «دعم الاستثمارات، والسلاسل الصناعية... إلخ».

كان لهذه الخطط الوطنية جانبان على الأقل مثيران للقلق: أولاً: هناك عدد قليل من البلدان التي تمتلك مثل هذه الخطط الوطنية «ألمانيا وفرنسا وإسبانيا»، بينما لم تجهز البلدان الأخرى نفسها بأية أدوات للعمل. ثانياً: لهذه الخطط أفاق وطنية حصرية تزيد من خطر زيادة المنافسة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بدلاً من التعاون والتنسيق فيما بينها.

يظهر هذا النقص في السياسات الصناعية الأوروبية خلاصة هشاشته في مجال بطاريات السيارات الكهربائية—منتج المستقبل. يتم بهدف الحاق بالمنتجين الآسيويين التخطيط لاستثمارات جديدة في أوروبا لبناء القدرة الإنتاجية، لكن تقرير وتخطيط إنشاء وتشغيل مصانع البطاريات الجديدة للسيارات الكهربائية هو امتياز حصري للشركات الخاصة، دون أي تخطيط أو توجيه من جانب السلطات العامة الأوروبية.

من هنا نرى بأننا قريبون من أن نشهد منافسة جديدة شرسة على وشك الانطلاق بين الدول الأوروبية.

السيارات الهجينة والسيارات الكهربائية

عندما يتعلّق الأمر بالمركبات الكهربائية—رغم أنّ اصطلاح «كهربائية» العام يستخدم للدلالة على جميع الأنواع، فهناك اختلافات كبيرة بينها في الواقع: هناك المركبات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات، والمركبات الهجينة، والسلاسل—الهجينة، والمتوازنة—الهجينة،

والمجموعة—الهجينة—وجميعها نماذج ذات اختلافات كبيرة فيما بينها. ضمن العائلة الكبيرة من المركبات الكهربائية، هناك الكثير من النماذج المختلفة، يستمرّ معظمها في استخدام محركات الاحتراق الداخلي. هناك فقط «مركبات البطاريات الكهربائية BEV» هي التي يتم دفعها باستخدام محركات كهربائية تعمل بالاعتماد على حزم بطاريات توفر لها الطاقة، ويتم عادة إعادة شحنها باستخدام شبكة الكهرباء العادية.

يجب أن يكون هذا الاختلاف واضحاً من أجل قراءة بيانات حصص السوق لتقنيات دفع المركبات المختلفة بشكل صحيح، ووضع إطار لمسألة المكونات مع نتائجها الطبيعية لمستويات توظيف وتشغيل العمالة.

يستلزم إنتاج المكونات اللازمة لصناعة سيارة تعمل بالبطاريات الكهربائية عمالة أقل بكثير من تلك اللازمة لصناعة مركبات الاحتراق الداخلي، بينما تحتاج سيارات المحركات الهجينة إلى معظم الأجزاء والمكونات في الموجودة في السيارات التقليدية. لهذا يشير تيار إلى أنّ السيارة الهجينة هي التي يمكنها أن تخدم الأهداف البيئية، وأن تحافظ على مستوى عمالة اجتماعية مرتفع نسبياً في أوروبا.

لكن حتّى في هذه الحالة، لم يعتمد الاتحاد الأوروبي أية مبادئ توجيهية بخلاف مستويات الانبعاثات، تاركاً جميع القرارات المتعلقة بالخيارات الصناعية والاستثمارية للسوق. كما أنّ غياب سياسات أوروبية مشتركة يهدد بترك مشكلة سلسلة التوريد اللازمة لإنتاج البطاريات دون حل، ما يجعل أوروبا في حالة اعتماد كبير على الدول الأجنبية.

ليست المسألة هنا مقتصرة على الاعتماد على المواد الخام، والتي يعتمد توافرها بشكل واضح على مناطق جغرافية مختلفة، ولكن أيضاً وقبل كل شيء على المراحل الصناعية. كمثال: تكرير الكوبالت والليثيوم والنيكل والمنغنيز، مرحلة مختلفة عن إنتاج الكاثود، وعن إنتاج خلايا البطاريات... إلخ. في جميع هذه المراحل الصناعية، تعتمد أوروبا بشكل كلي على إنتاج الشركات في مناطق جغرافية

أخرى، لا سيما في قارة آسيا.

لا بنية صناعية مناسبة

مع تطوير السيارات الكهربائية، دون وجود بنية صناعية أوروبية مناسبة، سيزداد اعتماد الأوروبيين على الخارج وما ينتج عن ذلك. لكن من جديد، اقتصر عمل المفوضية الأوروبية على إطلاق المبادرات المتعلقة فقط بالبحث والابتكار والنشر الصناعي للحلول المبتكرة. باختصار: لا يوجد استثمار مباشر في إنشاء هكذا بنية.

في إيطاليا كمثال، يواجه قطاع السيارات خطراً كبيراً بسبب تعريضه لنتائج إنشاء شركة Stellantis، وهي الناجمة عن دمج الشركة الفرنسية PSA مع الشركة الإيطالية FCA.

ستحدد القرارات التي يتخذها المكون الفرنسي في Stellantis مستقبل الشركة: مثال، تم تبني الهندسة التكنولوجية لـ PSA الفرنسية في إنتاج مركبات بكميات كبيرة للسوق، مع عواقب مؤثرة على جميع المكونات. يمكن قول الشيء ذاته عن خيارات توليد الطاقة.

بالنسبة للموردين الإيطاليين، ينتظرهم مستقبل مقلق للغاية، ولم تقم الحكومة الإيطالية باتخاذ أي إجراء لحماية مستويات التوظيف والتشغيل والهيكل الصناعي الوطني. لسوء حظ العمال الإيطاليين والشركات الموردة، حتّى «خطة التعافي والصمود الوطني» التي تبنتها الحكومة الإيطالية للاستفادة من التمويل الذي توفره خطة «الجيل القادم» الخاصة بالاتحاد الأوروبي، لا تنصّ على تزويد القطاع العام بقدرة تدخّلية بهدف توجيه وإرشاد قطاع صناعة السيارات والمركبات شديد الأهمية.

ليس من الصعب توقّع ما سيحدث في حال استمرار الأمور على حالها: تزايد الاعتماد الاتكالي «للجنوب الأوروبي» على «الشمال الأوروبي»، مع زيادة في هجرة وانتقال القيمة الزائدة من مواقع أوروبا الطرفية إلى المركز الأوروبي.

■ المصدر: Autos and the European Union: Another Crash

حلول ترقية على حساب الطلاب ومستقبلهم



ألا تكون ترقية كما هو عليه الحال، أو على حساب الطالب محدود المسؤولية حيالها، فالمسؤولية ليست محصورة بمستواه وجهده وتميزه فقط لا غير، بل يجب أن تشمل التدخلات والمخرجات، والمناهج وطرائق التعليم والكتب، والكادر التدريسي والإداري والأجور والتعويضات، والمستلزمات التعليمية والقاعات الدراسية والمخابر، والامتحانات وسلام التصحيح، وغيرها الكثير مما يمكن إيراد من أجل الوصول إلى الحلول الناجعة التي تخرج العملية التعليمية ككل من جملة مشكلاتها المركبة والمعقدة.

تغيير السياسات التمييزية والطبقية أولاً

لعل الأهم بهذا الصدد هو تغيير جملة السياسات التعليمية المتبعة بكافة المراحل التعليمية، والتي باتت من الواضح أنها تسير نحو المزيد من الخصخصة، بذريعة ضغط الإنفاق، وغيرها من الذرائع الأخرى، أي المزيد من الفرز الطبقي الذي يحدد نتائجه المفقرون من الطلاب بكافة المراحل التعليمية.

فما يجري على قدم وساق حتى تاريخه، من خلال السياسات التعليمية المتبعة، ومن خلال المشكلات المتركمة والحلول الترقية لها، بل من جملة السياسات الليبرالية المطبقة، أن التعليم يصبح يوماً بعد آخر حكرًا على أبناء الأثرياء وذوي المحسوبية والسلطة، من الشريحة المخملية، فيما يحرم أبناء الفقراء من استكمال تعليمهم ليزجوا في سوق العمل، أو يدفع بهم نحو البطالة والتهemis، ولا حل لجملة الأزمات والمشكلات المترتبة، ليس على المستوى التعليمي فقط، بل على كافة المستويات الأخرى، إلا من خلال تغيير هذه السياسات جملة وتفصيلاً.

وليس أدل على ذلك مما صرح به وزير التعليم العالي خلال شهر أيار الماضي حيث قال «هناك مشروع قانون يدرس في مجلس الشعب لإنشاء الهيئة الوطنية للجودة والاعتمادية، وهي هيئة مستقلة تشرف عليها وزارة التعليم العالي، وتضع معايير واضحة لتقييم الكليات ومناهجها ومخابرها والبحوث فيها، وكل كلية تحقق المعايير، يسقط عنها الامتحان الوطني، وبالتالي يرتفع ترتيب الجامعات السورية والسوية العلمية فيها، وتخلق تنافسية بين الكليات والجامعات».

حديث الوزير يوضح بما لا لبس فيه أن جوهر الأمر ليس بعهدة ومسؤولية الطالب، بل في المعايير والمناهج والمخابر والبحوث، وبالتالي فإن الامتحان الوطني لا مبرر له عندما يتم تحقيق هذه المعايير، وهي بعهدة الجامعات قولاً واحداً.

وللتذكير فقد سبق أن أكدت مديرة مركز القياس والتقويم في شهر أيار من عام 2017 أن «المشكلة هي في بيئة التعليم أو الكتاب الجامعي»، مضيفاً: «إن مديرية الامتحانات في الكليات تعطي النتائج التي تعكس الدرجات الامتحانية التي يحصل عليها الطالب، لكنها لا تستطيع أن تعكس مستوى الطالب أو الأستاذ أو المنهج».

بعد كل ذلك نتساءل عن جدوى وضرورة المطالبة بالامتحان الوطني لخريجي كلية الحقوق في جامعة دمشق الآن؟ المشكلة في مكان والحلول المقترحة في آخر الواضح والجلي أن هناك ضرورة هامة لعملية القياس والتقويم والجودة والاعتمادية، على كامل مراحل العملية التعليمية، وليس على مستوى التعليم الجامعي فقط، وليس من خلال آليات الامتحان الوطني الموحد المفروض من كل بد. فالمشكلة التعليمية متكاملة، وحلولها يجب

رفعت جامعة دمشق كتاباً إلى وزارة التعليم العالي بطلب الموافقة على امتحان وطني موحد لطلاب كلية الحقوق تعليم «نظامي ومفتوح» اعتباراً من هذا العام 2021/2022، على ألا يمنح الطالب الخريج الشهادة إلا بعد اجتياز الامتحان الوطني، والذي هي رفع مستوى الخريجين على إثر التشكيك بمستوى بعضهم، بسبب اعتماد الاختبارات المؤتمنة التي ساهمت بتخفيض المستوى التعليمي.

■ عادل إبراهيم

فبرغم كل الملاحظات على الامتحان الوطني الموحد، وألياته ونتائجه على مستوى بعض الكليات التي طبق عليها خلال السنين الماضية، والتي دفع ضريبتهما الطلاب الخريجون، جهداً ووقتاً إضافياً على حسابهم، وبرغم الحديث الرسمي عن إمكانية إلغاء هذا الامتحان لبعض الكليات التي تحقق بعض المعايير الخاصة بالجودة والاعتمادية، ما زالت محاولات تعميمه على باقي الكليات مستمرة، علماً أن مبرراته ومسوغاته لا علاقة لها بالطلاب بشكل مباشر إلا نسبياً، بل بالعملية التعليمية نفسها كمدخلات ومخرجات، بل وبمجملة السياسات التعليمية المتبعة.

استياء معمم

طلاب كلية الحقوق في جامعة دمشق تلقوا خبر المطالبة بفرض الامتحان الوطني عليهم بالكثير من الدهشة والاستياء، حيث اعتبروا هذا الامتحان عقبة جديدة ستوضع أمام طموحهم، سواء من أجل استكمال دراساتهم العليا، أو من أجل دخولهم إلى سوق العمل، حيث سيعلق تخرجهم على اجتياز هذا الامتحان.

وقد عم هذا الاستياء طلاب كليات الحقوق في بقية الجامعات، فمن المتوقع أن يتم تعميم الامتحان الوطني، بحال إقراره من

قبل وزارة التعليم العالي، على جميع خريجي كليات الحقوق في الجامعات السورية، وليس على مستوى خريجي جامعة دمشق فقط.

مبررات ومسوغات ساقطة

الامتحان الوطني الموحد بعهدة ومسؤولية مركز القياس والتقويم، الذي تم إحداثه في عام 2012، والذي يهدف إلى تقييم أداء الطلاب والبرامج والمؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، ووضع معايير واضحة للشهادات الأجنبية بناءً على منهجية عمل مؤسساتية وتقنيات وأدوات قياس معيارية، ويحرص على استخدام المقاييس التربوية والمهنية لإنماء القدرة التنافسية المستقبلية للمؤسسات التعليمية السورية، ولتحقيق العدالة ورفع سوية التعليم العالي في الجمهورية العربية السورية.

لكن على ما يبدو أن عمل المركز لم يكن على المستوى المطلوب، بالرغم من مضي كل هذه السنوات على إحداثه، وبرغم كل السلبات التي لم يدفع ضريبتهما إلا الطلاب الخريجون في بعض الكليات، الذين فرض عليهم الامتحان الوطني الموحد كشرط للتخرج! ولم لا فقد تم التركيز على مخرجات العملية التعليمية، المتمثلة بإمكانات الطالب الخريج فقط عبر الامتحان الوطني، دوناً عن مدخلات هذه العملية، وبقية القضايا الهامة الأخرى المرتبطة بالعملية التعليمية، وبمجملة السياسات التعليمية المتبعة.

المشكلة التعليمية متكاملة وحلولها يجب ألا تكون ترقية كما هو عليه الحال أو على حساب الطالب محدود المسؤولية حيالها

«رأسمالية الرقابة» والمجمع الرقمي- العسكري



المعلومات الواردة في هذا المقال هي مختارات من تفاصيل أوفى وردت في مقال طويل للباحث الماركسي والمحرر في «مونثلي ريفيو» جون بيلامي فوستر، بعنوان «رأسمالية الرقابة» Surveillance Capitalism يعود إلى 1 تموز 2014، وهي تبين لنا أن كل الحديث عما يسمى «خصوصية» على الإنترنت يبدو أنه محض خداع، في ظل سيطرة الرأسمالية الاحتكارية، والتي- وللمفارقة المضحكة- تزعم أنها نظام «احترام الفرد وحرياته» ولطالما اتهمت «الديكتاتوريات الشيوعية» بما تقتطفه هذه الرأسمالية بالذات من انتهاكات عبر عمالقة شركات التكنولوجيا والحكومات وعلى رأسها الأمريكية، حيث يظهر لنا المقال مقتطفات من التاريخ الطويل للانتهاكات وذلك على الأقل منذ ولادة شبكة «أبرانت» التي هي سليفة شبكة الإنترنت الحالية. لمحات تبدو أمامها الفضاخ الجديدة التي ظهرت، مثل تطبيق التجسس «الإسرائيلي» بيغاسوس، أو انتهاكات فيسبوك وغيرها، ليست سوى «رأس جبل الجليد».

■ جون بيلامي فوستر ترجمة وإعداد: قاسيون

السابق لحلف شمال الأطلسي في أوروبا في حرب كوسوفو والذي كان المرشح الرئاسي الأمريكي المستقبلي، ودفعت الشركة لكارل أكثر من 800 ألف دولار، وبدأت من خلاله العمل مع وكالة الأبحاث المتقدمة DARPA، مما ساعد على إنشاء الأنظمة التكنولوجية للمراقبة الكاملة للولايات المتحدة وسكان العالم. هناك عشرات الجهات الخارجية التي تتعقب تحركاتك. مثلاً، معظم الـ 50 مليون شخص الذين قاموا بتنزيل تطبيق Brightest Flashlight Free على هواتفهم الذكية لم يدركوا أن الشركات التي أعطته لهم مجاناً كانت تستخدم التطبيقات لتتبع كل حركة تقوم بها وتميرها إلى شركات أخرى. وبالمثل تنتشر الشركات والوكالات الحكومية معلومات الناس المستخدمين لتطبيق Path Social على iPhone، والذي يبدو أنه تم تصميمه لهذا الغرض، في حين أنه ظاهرياً لمساعدة الأشخاص على مشاركة الصور والذكريات مع أصدقائهم، في دفاتر العناوين الرقمية وقوائم جهات الاتصال الخاصة بالمستخدم. تمتلك شركة وسيط البيانات Epsilon قاعدة بيانات تسويقية تحتوي على أكثر من 8 مليارات معاملة استهلاكية. وتحفظ شركة «تشويس بوينت» التي تعمل كـ «سمسار» للبيانات، والتي أصبحت الآن جزءاً من عمارق البيانات Elsevier، بـ 17 مليار سجل عن الشركات والأفراد، والتي باعها إلى حوالي مئة ألف عميل، بما في ذلك العديد من الوكالات الحكومية.

تعرّزت أمولة الاقتصاد بشكل مذهل بواسطة شبكات الكمبيوتر عالية السرعة، والتي أصبحت آليات حاسمة لأسواق المضاربة المنشأة حديثاً. لكن تأثير ذلك على «رأسمالية المراقبة» مضى أعمق بكثير. وكما في قطاع الإعلان، كان الأمن القومي بحاجة ماسة إلى البيانات. اعتمد توسعها المريح بشكل كبير على السجلات التي تنتجها بطاقات الائتمان والبطاقات المصرفية وبطاقات الخصم وحسابات الإنترنت والتسوق عبر الإنترنت وإيصالات السفر والتأمين الصحي، والتي ارتبطت بإنشاء ملفات رقمية في قواعد بيانات الشركات. بحلول عام 2000 كانت جميع الشركات الكبرى تقريباً في الولايات المتحدة تبني قواعد بيانات ضخمة، وكانت مرتبطة بمؤسسات «التقيب عن البيانات».

أمثلة على وهم «الخصوصية»

على سبيل المثال تجاوزت بيانات بطاقات ماستركارد 35 تيرابايت. وتمتلك شركة التسويق الأمريكية العلاقة أكسيوم 23000 خادم كمبيوتر يعالج ما يزيد عن 50 تريليون معاملة بيانات سنوياً. يحتفظ في المتوسط بحوالي 1500 نقطة بيانات عن أكثر من 200 مليون أمريكي، بشكل «ملفات رقمية» لكل فرد، ويميز كل شخص برمز مكون من 13 رقماً يسمح بمتابعتهم أينما ذهبوا، وجمع البيانات عنهم سواء كانوا متصلين بالإنترنت أو «أوف-لاين». يتم الآن جمع الكثير من البيانات من وسائل التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك. وتنظم أكسيوم هذه المعلومات فيما يسمى «رؤى سلوكية مملوكة من الدرجة الأولى». يتم تصنيف كل شخص أيضاً في واحدة من سبعين مجموعة من أنماط الحياة، مع التركيز بشكل خاص على الطبقة التي ينتمي إليها وعادات الإنفاق والموقع الجغرافي. وتقوم أكسيوم ببيع هذه البيانات لعملائها لتمنحهم وصولاً متنوعاً إلى بنوك البيانات الخاصة بهم، ومن بين عملائها كبريات شركات بطاقات الائتمان والتأمين والإعلام والاتصالات والبنوك.

منذ أيلول 2001، عملت أكسيوم بشكل وثيق على مشاركة البيانات مع مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI والبنتاغون والأمن الداخلي. في عام 2001 عينت أكسيوم في مجلس إدارتها الجنرال ويسلي كلارك، القائد الأعلى

على الإنترنت ومن خلال منصات الملكية مثل التطبيقات هي مراقبة السكان، مما يسمح لعدد قليل من الشركات بجني نصيب الأسد من المكاسب من جهود المبيعات الهائلة في الاقتصاد الأمريكي.

رقمنة الرقابة

لقد غيرت رقمنة المراقبة بشكل جذري طبيعة الإعلانات. فخلافاً للنظام القديم للمعلنين الذين يشترطون مساحة إعلانية أو وقتاً في الوسائط على أمل الحصول على انتباه المشاهد أو المستمع، اتاحت الرقمنة ومراقبة المعلومات الشخصية تصميم الإعلانات بشكل أكثر استهدافاً وجدوى.

ذكر تقرير 2009 الصادر عن المفتش العام لوكالة الأمن القومي، والذي سربه سنودن أن الوكالة أقامت علاقات تعاونية مع أكثر من 100 شركة. وزودت مايكروسوفت وكالة الأمن القومي بتفسير مسبق يؤمن «بوابة خلفية» سرية تتيح الوصول إلى بوابة البريد الإلكتروني الشهيرة Outlook.com، والتتصت على المكالمات الهاتفية عبر الإنترنت عبر Skype والدرشة «التي يستخدمها مئات الملايين عبر العالم» وإلى SkyDrive، نظام التخزين السحابي من Microsoft «الذي يضم 250 مليون مستخدم». وفي حالة Outlook.com لم يستغرق الأمر سوى بضعة أشهر حتى أنجزت شركة مايكروسوفت ضمان التعاون مع وكالة الأمن القومي الأمريكي NSA لضمان وصول كامل. وابتكرت وكالة الأمن القومي صيغة معيبة عمداً لتوليد أرقام عشوائية للتشفير. باعت AT&T طواعية البيانات الوصفية على المكالمات الهاتفية إلى وكالة المخابرات المركزية CIA مقابل أكثر من 10 ملايين دولار سنوياً فيما يتعلق بتحقيقات «مكافحة الإرهاب». وقد تم توفير هذه البيانات الوصفية لوكالة الأمن القومي في ظل إدارتي بوش وأوباما.

الطريق لمزيد من التركيز والمركزية لرأس المال في هذه الصناعات، وقانون تحديث الخدمات المالية لعام 1999، الذي روج له رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الآن غرينسبان، ووزير الخزانة روبرت روبين، ونائب وزير الخزانة لورانس سومرز تحت إدارة كلينتون، حيث تم تحرير القطاع المالي من الضوابط التنظيمية في محاولة لتغذية الفقاعة المالية التي كانت تتطور.

فقاعة «دوت كوم»

شكلت كل هذه التطورات إحدى أكبر موجات اندماج رؤوس الأموال في التاريخ، والمعروفة باسم فقاعة الـ «دوت كوم» dot-com أو «فقاعة الاقتصاد الجديد»، مع مستويات أعلى من قوة الاحتكار. انفجرت الفقاعة عام 2000 ولكن كان قد ظهر كارتل إنترنت، على الرغم من كل الكلام عن «رأسمالية خالية من الاحتكاك» في خطابات بيل غيتس وآخرين. وبحلول نهاية العقد، كانت الإنترنت قد بدأت تلعب دوراً مركزياً في تراكم رأس المال، وكانت جميع الشركات التي حكمت الإنترنت تقريباً هي «احتكارات». بحلول عام 2014، كانت ثلاثاً من أكبر أربع شركات أمريكية من حيث القيمة السوقية «Apple وMicrosoft وGoogle» احتكارات عبر الإنترنت. كانت 12 من أصل 30 شركة الأكثر قيمة في الولايات المتحدة من عمالقة الإعلام واحتكارات الإنترنت، بما في ذلك Verizon وAmazon وDisney وComcast وIntel وFacebook وQualcomm وOracle. استخدمت هذه الشركات تأثيرات الشبكة، والمعايير التقنية، وقانون براءات الاختراع، والحواجز القديمة/الجديدة للدخول لتأمين قوتها السوقية، واستخدمت الاحتكارات المتدفقة لتوسيع إمبراطورياتها الرقمية. مع هذه القوة الاقتصادية تأتي قوة سياسية هائلة، بحيث لا تواجه هذه الشركات أي تهديد من المنظمين في واشنطن. الوسيلة الرئيسية لتوليد الثروة



زودت

مايكروسوفت

وكالة الأمن

القومي بـ «بوابة

خلفية» سرية

للوصول إلى البريد

الإلكتروني والتتصت

على المكالمات

بريمر يخرج من جحره في مئوية العراق والهدف تفجير الأزمة



أعلن كلٌّ من الجانبين العراقي والأمريكي عن انتهاء مهام التحالف الدولي لمحاربة داعش بقيادة الولايات المتحدة في العراق، وأن انسحاب القوات «القتالية» الأمريكية سيستكمل حتى نهاية الشهر الجاري، وكما هو متوقع، لم يأت هذا الحدث بتوقيته ليكون سلمياً، ولا يضمن خلفه سوى المزيد من التوترات الداخلية، خاصة مع خروج كل من كينيث ماكنزي وبول بريمر -الذي عاد في هذه اللحظة بالذات- بتصريحات إشكالية واستفزازية تؤثر على الوضع الداخلي العراقي وسط أزمات متفاقمة.

■ يزن بوظو

تناقضات ماكنزي مع التصريحات العراقية

في يوم الخميس 9 كانون الأول أعلن مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي في بيان صحفي عقب اجتماع أخير ما بين قيادة العمليات المشتركة العراقية والقوات الأمريكية عن انتهاء المهام القتالية للتحالف الدولي في العراق رسمياً، وقال «اليوم أنهينا جولة الحوار الأخيرة مع التحالف الدولي والتي بدأناها في العام الماضي... نعلن رسمياً انتهاء المهام القتالية لقوات التحالف وانسحابها من العراق» مشيراً إلى أن «العلاقة مع التحالف الدولي ستستمر في مجال التدريب والاستشارة والتدعيم»، من جهة أخرى قال نائب قائد العمليات المشتركة، الفريق أول الركن عبد الأمير الشمري، أن «التحالف أعاد انتشار قواته القتالية خارج العراق».

في اليوم التالي، أجرى قائد القيادة المركزية في الجيش الأمريكي، فرانك كينيث ماكنزي، مقابلة مع كل من وكالة «أسوشيتد برس» وصحيفة «فاينانشيال تايمز»، تحدث في الأولى إن واشنطن ستبقي قواتها الحالية التي تبلغ عددها 2500 جندي في العراق وقال «على الرغم من تحول دور القوات الأمريكية في العراق إلى دور غير قتالي، فإنها ستبقى تقدم الدعم الجوي والمساعدات العسكرية الأخرى في قتال العراق ضد تنظيم داعش» وتابع لاحقاً «العراقيون ما زالوا يريدون منا أن نكون موجودين وأن نشارك..

طالما أنهم يريدون ذلك، ويمكننا أن نتفق بشكل متبادل» وأضاف تعليقاً لافتاً في سياق حديثه عن استمرارية تهديد تنظيم «داعش» الإرهابي على الوضع العراقي بأن «التنظيم سيواصل إعادة تكوين نفسه، ربما تحت اسم مختلف»، دون توضيح.

أما في لقائه الثاني فقد وجه حديثه بشكل أساسي نحو إيران ورددها في سياق المباحثات النووية، وقال إن أمريكا لديها «مجموعة قوية جداً من الخيارات العسكرية» إلا أنه أكد بنفس الوقت «أن الدبلوماسية توجه كل شيء»، هذه هي أفضل طريقة للمضي قدماً.

تهديدات فصائل المقاومة العراقية

خلال هذه الفترة منذ ما قبل اجتماع القوات العراقية والأمريكية الأخير وحتى الآن، أطلقت العديد من فصائل المقاومة العراقية تهديدات بضرب القوات الأمريكية بعد الساعة 12 ليلاً من يوم 31 من الشهر الجاري بحال لم تسحب واشنطن قواتها القتالية، وقد أشار ماكنزي إلى ذلك خلال حديثه مع «أسوشيتد برس» قائلاً «هذه المليشيات تريد مغادرة جميع القوات الأمريكية من العراق.. لكننا لن نغادر، مما قد يثير رداً مع اقترابنا من نهاية الشهر... انسحبنا من القواعد التي لم تكن بحاجة إليها، وجعلنا الوصول إلينا صعباً».

بول بريمر يخرج من جحره في مناسبة مئوية العراق

تسعى التصريحات الأمريكية المتناقضة

تسعى التصريحات الأمريكية المتناقضة مع تصريحات الحكومة العراقية وقرارها البرلمان وتعارضها مع إرادة العراقيين بإخراج القوات الأجنبية من البلاد، إلى توتير الأوضاع داخلياً ودفع مختلف الأطراف لمزيد من التشدد تجاه بعضها بعضاً بالتوازي مع الخلافات الجارية حول نتيجة الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ولأن مسألة خروج القوات الأمريكية تشكل حساسية كبيرة لدى مختلف الأطراف سواء المعارضة أو الموالية لها، تؤدي هذه التصريحات إلى حالة من عدم الاستقرار والمعرفة حيال ما سوف يجري في أواخر العام الجاري بالمعنى العملي، وليكتمل المشهد وتزيد واشنطن من الوضع سوءاً، خرج رمز الاحتلال الأمريكي للعراق بول بريمر، بالتوازي مع مناسبة مئوية قيام الدولة العراقية، بعدة تصريحات استفزازية وإشكالية وتحريضية تتعلق بتاريخ الاحتلال ومعارك الفلوجة واعتقال صدام حسين وصولاً إلى إعدامه عبر مقابلة ضمن برنامج «السطر الأوسط» على قناة MBC، نذكر مقتطفات منها:

مع تصريحات الحكومة العراقية وقرارها البرلمان وتعارضها مع إرادة العراقيين بإخراج القوات الأجنبية من البلاد، إلى توتير الأوضاع داخلياً ودفع مختلف الأطراف لمزيد من التشدد تجاه بعضها بعضاً بالتوازي مع الخلافات الجارية حول نتيجة الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ولأن مسألة خروج القوات الأمريكية تشكل حساسية كبيرة لدى مختلف الأطراف سواء المعارضة أو الموالية لها، تؤدي هذه التصريحات إلى حالة من عدم الاستقرار والمعرفة حيال ما سوف يجري في أواخر العام الجاري بالمعنى العملي، وليكتمل المشهد وتزيد واشنطن من الوضع سوءاً، خرج رمز الاحتلال الأمريكي للعراق بول بريمر، بالتوازي مع مناسبة مئوية قيام الدولة العراقية، بعدة تصريحات استفزازية وإشكالية وتحريضية تتعلق بتاريخ الاحتلال ومعارك الفلوجة واعتقال صدام حسين وصولاً إلى إعدامه عبر مقابلة ضمن برنامج «السطر الأوسط» على قناة MBC، نذكر مقتطفات منها:

في سؤال له حول لماذا سلمت الولايات المتحدة صدام حسين إلى أعدائه -من المعارضة العراقية- بهذه الطريقة، أجاب بريمر «لقد كان من الصعب إيجاد حلفاء له يستطيعون القيام بعملية احتجازه، لذلك سلمناه لحكومة عراقية مستقلة، وذات سيادة، وباعتقادي الحكومة العراقية أخضعت صدام لمحاكمة عادلة، لكن من جهة أخرى قاموا بإعدامه بطريقة شنيعة، ففي عملية الإعدام سمحوا بدخول الهواتف والكاميرات وهذا يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان، والتقاط قدر ما تشاء من الصور والفيديوهات» وفي سؤال آخر حول الصور التي عرضتها الولايات المتحدة لاعتقال صدام حسين أجاب «ما عملناه كان انتهاكاً لاتفاقية جنيف.. قرارنا كان بكل بساطة هو لإقناع الشعب العراقي بأن صدام بحوزتنا، حتى لو اقتضى ذلك انتهاك اتفاقية جنيف» ثم ذكر عن لقاء جمع

صدام حسين مع 5 من أعضاء مجلس الحكم المؤقت الذي تبع الاحتلال ومنهم عدنان الباجة جي ذكراً تفصيلات استفزازية خلالها، وصولاً إلى تصريحه حول مقتدى الصدر الفائز بنتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة بعد سؤال وجه له حول مذكرة الاعتقال بحق الصدر، فقال «مقتدى الصدر كان أبرز خصوم الجيش الأمريكي في العراق وأكثرهم فاعلية بعد سقوط نظام صدام حسين» وتابع زاعماً أنه ليس هو «من أصدر مذكرة اعتقال بحق مقتدى الصدر في عام 2003، وأنه لم تكن لديه السلطة لإصدار هذه المذكرة... المذكرة صدرت عن سلطة عراقية مستقلة، وفق أدلة تثبت تورط الصدر في عملية اغتيال ابن العالم أبي القاسم الخوئي [المرجع الإسلامي الشيعي قبل علي السيستاني في العراق]». لا حاجة للكثير من الاجتهاد لرؤية الهدف من هذا السرد وذكر هذه المزاعم في هذه اللحظات تحديداً من التوترات الكبيرة الجارية بين التيار الصدري وفصائل المقاومة العراقية ومختلف القوى السياسية العراقية الأخرى بالتوازي مع خروج القوات الأمريكية - غير الواضح تماماً إثر تصريحات ماكنزي - والتي تهدف بالحصول إلى محاولات تفجير الوضع الداخلي العراقي المتأزم نحو محاولة إحياء حرب أهلية جديدة به بوجود داعش ب «اسم مختلف».

على أية حال، نُسِمِها محاولات، فعلى الطرف المقابل، وبطبيعة الحال، سواء لدى الأطراف المحلية من فصائل المقاومة أو إقليمياً إيران أو دولياً روسيا، نجد طروحات عقلانية وتعاملات هادئة مع هذه التطورات نتيجة لخبرتهم طويلة الأمد بالتعامل الأمريكي من جهة، وتعارض مصالحهم مع المصلحة الأمريكية نحو التهدة والحلول السلمية من جهة أخرى، دون استبعاد الحلول العسكرية إن لزم الأمر، علماً أن هذا النشاط العسكري يجري توجيهه نحو القوات الأمريكية فقط.

جزيرة تايوان «إستراتيجية واشنطن الغامضة»!



بل على العكس تماماً، فبسبب غموض هذه الإستراتيجية يردّ إلى أنها غير موجودة أصلاً! لكن غياب وجود إستراتيجية لا يعني مطلقاً أن واشنطن لا تدرك تماماً نتائج سلوكها في تايوان، فهي تعلم أنّ ما تفعله من شأنه أن يزيد من التوتر في محيط الصين، ولكنها لا تعلم تماماً خطوتها التالية، وهذا بالضبط ما يدفعنا للقول بأن واشنطن لا تملك إستراتيجية واضحة تجاه «ملف تايوان». ما تدركه الولايات المتحدة أنها مضطرة للضغط على الصين ويجري ذلك عبر وسائل متنوعة. لكن إذا أردنا الإجابة عن السؤال الأول، هل ترى الولايات المتحدة نفسها قادرة على مضي في الاستفزاز لتصلدم مع الصين عسكرياً وبشكل مباشر «دفاعاً عن تايوان»؟ نستطيع القول إنها غير مستعدة لذلك بالطبع، السؤال الثاني: هل لدى واشنطن أوهام بأن حكومة تايوان حتى وإن تم تزويدها بأسلحة متطورة قادرة بمفردها على قلب الخارطة والسيطرة على بكين؟ بالتأكيد لا! بل إنها تدرك أن الصين قادرة وربما خلال ساعات معودة أن تسيطر على الجزيرة بأكملها وطي هذا الملف إلى الأبد.

بعد هذه الأسئلة يمكننا القول إن سياسة واشنطن لا تتعدى كسب الوقت على حساب «حلفائها في تايوان» الذين سيخسرون في جميع الحالات، وإذا أصر البعض على وجود إستراتيجية أمريكية في ملف تايوان فيمكن أن تكون «إستراتيجية الانتظار» المبينة على أن تنتظر واشنطن حدثاً مجهولاً يغير معطيات الواقع، وفي هذا الوقت تعمل بكين بدأب وخط مدروسة لحسم هذا الملف دون إثارة الكثير من الغبار.

تصريحات المسؤولين الأمريكيين في هذا الخصوص، فالرئيس الأمريكي جو بايدن قال في 17 من شهر تشرين الثاني الماضي إن «الولايات المتحدة لا تشجع على استقلال تايوان» وادّعى أن واشنطن تترك هذا الخيار لسكان الجزيرة لتقرير ما يريدون، وذكر مجدداً أن موقف بلاده «لم يتغير» وأنه يستند إلى قانون العلاقات مع تايوان الذي أقره الكونغرس الأمريكي في عام 1979 والذي يعد أحد الأمثلة البارزة على متاجرة واشنطن في «ملف تايوان»، فقانون عام 1979 لا يعترف بشكل واضح بتايوان ويقرّ بمبدأ الصين الواحدة ولكنه يترك المجال مفتوحاً لإمداد الجزيرة بالأسلحة. أي إن واشنطن تسعى بشكل واضح إلى عدم إعلان موقف واضح مما يسمج لها بالتلاعب وتبديل المواقف حسب مصالحها وحدها، فالرئيس الأمريكي جو بايدن وعند توجيه سؤال له في مقابلة متلفزة حول موقف واشنطن من احتمال قيام الصين بعملية عسكرية ضد تايوان، وهل ستدافع واشنطن عن تايوان، ردّ بالإيجاب، وقال: «بالطبع نحن ملتزمون بذلك» لتقوم وزارة الدفاع لاحقاً بإرسال رسالة واضحة إلى تايوان «بأن لا تفكر بالاعتماد على الولايات المتحدة، في حال قرّرت إعلان استقلالها».

الكشف عن

«الإستراتيجية الغامضة»

إذا كان الجدل اليوم في مراكز اتخاذ القرار في الولايات المتحدة يدور حول ضرورة استبدال سياسة «الوضوح الإستراتيجي» بسياسة «الغموض الإستراتيجي» المعمول بها، لا يعني هذا على الإطلاق أن إستراتيجية واشنطن حول تايوان غامضة فعلاً،

وانغ يي بأن «أولئك الذين لا يزالون يعترفون بتايوان يفعلون ذلك تحت ضغط دبلوماسية الدولار، وغيره من الضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة».

والى جانب تزامن إعلان الصين ونيكاراغوا عن استئناف علاقاتهما الدبلوماسية مع دعوة واشنطن تايوان للمشاركة فيما سمّته «القمة من أجل الديمقراطية»، سجلت الصين نقطة رابحة لها في أمريكا الوسطى، فالصين تحشد شركاءها لا في آسيا وإفريقيا فحسب، بل باتت تفعل ذلك في المناطق التي حاولت واشنطن دائماً تصويرها «كحديقة خلفية» لها.

التلاعب الأمريكي

ما الذي يمكن أن تفعله واشنطن لتايوان؟ سؤال يتردد كثيراً وتشترك كل محاولات الإجابة عليه بالغموض، ويرد ذلك إلى «الغموض» الموجود أصلاً في «إستراتيجية واشنطن للتعامل مع تايوان» فالיום تشهد واشنطن تساقط كل الدول التي تعترف بتايوان، وتدرك أيضاً أنها لن تكون قادرة على تغيير كل وثائق الأمم المتحدة التي حسمت منذ زمن موقفها من «ملف تايوان»، ومع إعلان بكين الواضح أن إعادة التوحيد مع تايوان هو قدر لا رادّ له يبقى أمام واشنطن خياران لا ثالث لهما، فإما أن تحمي الولايات المتحدة حكومة تايوان اليمينية غير المعترف بها دولياً بقوة السلاح وتتورط بفتح حرب شاملة مع الصين، وإما أن تحوّل الجزيرة الصغيرة إلى صندوق ذخيرة ممثليّ عله يؤخر مسعى بكين.

تبدد الغموض حول «إستراتيجية واشنطن» في هذا الملف أمرٌ شديد الصعوبة وخصوصاً إذا ما اعتمدنا على

■ علماء ابوفراج

حضّت واشنطن مؤخراً «كل الدول التي تقدر المؤسسات الديمقراطية والشفافية ودولة القانون وتأمين الازدهار الاقتصادي لمواطنيها، إلى تعزيز روابطها مع تايوان»، وجاء ذلك في بيان أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية رداً على إعلان نيكاراغوا اعترافها بمبدأ الصين الواحدة وشرعية حكومة بكين، وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان.

ديموقراطية على مقاس واشنطن

وقّعت الصين ونيكاراغوا في 10 من شهر كانون الأول الجاري، بياناً مشتركاً حول استئناف العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية نيكاراغوا، واعترفت الحكومتان ببعضهما البعض وأعلنتا عن استئناف العلاقات الدبلوماسية المقطوعة. وحمل هذا الإعلان إشارات لا بدّ لنا أن نقف عندها. فمع قطع نيكاراغوا علاقاتها مع جزيرة تايوان واستعادة العلاقات الدبلوماسية مع الصين انخفض عدد الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع تايوان إلى 14 دولة مما يعكس مزاجاً عالمياً من هذه القضية، فعلى الرغم من دعوات واشنطن المتكررة «للتمسك بالديمقراطية» إلا أن المسألة باتت شبه محسومة على الساحة الدولية، فالصين تحشد الرأي العام العالمي في هذا الاتجاه وتحزّز نجاحات واضحة في هذا المجال، فمنذ عام 2016 قطعت 8 دول من أصل 24 دولة علاقاتها مع تايوان. بكين التي لا تزال تسعى إلى حشد الجميع في هذا الاتجاه أكدت عبر تصريحات وزير خارجيتها

جزيرة تايوان الصغيرة باتت دون شك أحد ميادين الصراع الدولي بين الولايات المتحدة والصين، إدراك هذه الحقيقة البسيطة يلزمنا أن نقرأ «ملف تايوان» بعيداً عن كلام واشنطن الفارغ الذي تحاول من خلاله جعل الموقف من تايوان هو «مقياس ديمقراطية» الدول.

الصورة عالمياً

«إسرائيل» تمد يد العون للسلطة الفلسطينية

تمر السلطة الفلسطينية في لحظة حساسة تكاد تكون حاسمة في مصيرها ومصير مكوّناتها السياسي، وفي الوقت الذي يجري تداول واسع للمخاوف الصهيونية من انهيار هذه السلطة وضرورة الإسراع لمد يد العون لها يحاول الكيان البحث لإيجاد طريقة لاستثمار هذا الظرف.



■ عتاب منصور

مع الإعلان عن اللقاء المرتقب بين الوزراء الصهاينة عيساوي فريج وزير التعاون الإقليمي ووزير الحرب بيني غانتس مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في رام الله في الأيام القليلة القادمة، يجري تداول واسع للأهداف من هذا اللقاء التي حددها فريج للقناة 12 للتلفزيون «الإسرائيلي» بـ «تعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية» وكان قد جرى تداول واسع لما جرى نقاشه أثناء استعراض التقرير الاستخباري السنوي لجهاز «الشاباك الإسرائيلي» أمام المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية، والتي التقت في معظمها على فكرة مركزية وهي «ضرورة أن يعمل الكيان الصهيوني على تعزيز السلطة الفلسطينية في رام الله».

■ خلط الأوراق الضروري

أزمة السلطة الفلسطينية باتت أزمة متعددة الجوانب، ولم يعد بالإمكان إدارتها لوقت أطول، فالانفجار بات قريباً، وتكمن المشكلة بالنسبة للكيان الصهيوني أن السلطة الفلسطينية الحالية تتعامل مع التنسيق الأمني مع العدو بوصفه فضيلة! مما يجعلها المرشح الأقرب للاحتلال والأبعد عن قلوب الشعب الفلسطيني. أي إن فتح باب الاضطرابات السياسية يرفع بشكل كبير من احتمال سقوط السلطة الفلسطينية الحالية ويفتح في الوقت نفسه الباب أمام احتمالات مجهولة بالنسبة للكيان الصهيوني. المشكلة بالنسبة للكيان الصهيوني اليوم هو أنه مضطر للتعامل مع هذه المسألة بوصفها أمراً واقعاً، ولذلك يحاول عبر وسائل إعلامه وبشكل دائم تظهير الانقسام بين الفصائل الفلسطينية والتأكيد أن مشكلة السلطة

الفلسطينية لا تتعدى كونها مشكلة مع «مناصري حماس» ساعية من وراء هذا اختزال المشكلة، فإن كان الانقسام بين الفصائل الفلسطينية يلعب بكل تأكيد دوراً في خلطة الأساسات التي استندت عليها السلطة الفلسطينية الحالية، إلا أن المشكلة تبقى دائماً أن هذه السلطة الحالية ابتعدت عن الطريق الوحيد لحل القضية الفلسطينية وباتت تعيش حالة انفصال كلية عن الشارع الفلسطيني كله، وبغض النظر عن «فصائله»، وهذا ما يقلق الكيان الصهيوني فعلاً، فالسلطة الفلسطينية القائمة نفذت قائمة طويلة من الخدمات للكيان الصهيوني والتي سهلت له كسب الكثير من النقاط والوقت. لكن فتح باب التغيير سيزيح أولاً السلطة الحالية، بوصفها عقبة جديّة أمام الشعب الفلسطيني وبعيد الشارع إلى سمته الصحيح، وهو ما يقلق الكيان الصهيوني فعلاً.

واشنطن تضغط لإجراء الانتخابات الليبية في موعدها.. بمقابل؟

يبدو في الظاهر أن الصراع الانتخابي الليبي يمضي نحو مزيد من التعقيد، وسط تزايد الدعوات الداخلية لتأجيل الانتخابات المقررة في 24 كانون الأول، بتعارض واضح مع الضغوط الدولية والإقليمية والأممية لإجرائها في موعدها.



فبعد الصّد والرّد بالمحاكم الليبية حول أحقية ترشح أو عدم ترشح بعض الشخصيات كسيف الإسلام القذافي والمشير خليفة حفتر ورئيس الحكومة الانتقالية الوطنية عبد الحميد الدبيبة، دعا المجلس الأعلى للدولة لتأجيل الانتخابات، وتعرضت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لاعتحام مقرها في العاصمة طرابلس من قبل مجموعات مسلحة طالبت

بعدم إجراء الانتخابات إلا بعد الموافقة على مسودة الدستور. لتصرّح كلاً من روسيا والولايات المتحدة - رغم اختلاف النوايا - بالإضافة إلى الأمم المتحدة، على ضرورة إجراء الانتخابات الليبية في موعدها المقرر دون تأجيل. فبالحسابات السياسية والعسكرية يحمل الظرف الليبي مخاطر انفجار جديد بحال تأجلت الانتخابات بدرجة أكبر مما يحمله إجراؤها أيّاً

تكن نتيجتها، كما أن التأجيل يمثل خطوة تراجع جديدة عن كل التقدم الحاصل ويفتح باباً واسعاً لتأجيلات أخرى تتلوها. ويرجع التوتر الجاري إلى تصارع الشخصيات السياسية المرشحة وارتباطاتها الإقليمية والدولية، والتوقعات بعدم قبول أي منهم لنتيجة لا تضمن فوزهم، ولكن يرى الليبيون أن ما يجري الآن يعتبر طبيعياً إذا ما وضع

بسياق تطور البلاد السياسي والديمقراطي بخوضها أول صراع وانتخابات سياسية حقيقية بعد عقود من غيابها، وأن أية ردود فعل قد تجري ستجري نفسها بعد التأجيل على أية حال، وأنها تجربة لا بدّ من خوضها والاستفادة منها. ومن جهة أخرى، فبالتوازي مع صراع الانتخابات الحاصل، تجري خطة جديدة نحو إعادة توحيد الدولة الليبية، وكان من آخرها ما يتعلق بالمصرف المركزي حيث تم الاتفاق على خطة تفصيلية لتوحيده على مستوى البلاد.

المشكلة الفعلية الموجودة، والتي تمثل خطراً على الليبيين وبدأوا يحذرون منها، هي محاولة واشنطن لتعويم بعض الشخصيات الجديدة والمحايمة بين مختلف هذه الأطراف ودعمها لقبول الليبيين لها، بمقابل إدخال ليبيا إلى «اتفاقات أبراهام» للتطبيع مع العدو الصهيوني خلال المرحلة اللاحقة.

- أعلن حاكم المصرف المركزي الإيراني، علي صالح آبادي، أنه «سيتم إطلاق العملة الرقمية الوطنية قريباً بصورة تجريبية».

- هدد الرئيس الأمريكي جو بايدن ضمن بيان نشر على موقع البيت الأبيض بأنه سيرسل قوات إضافية إلى دول شرق أوروبا الأعضاء في الناتو، في حالة ما سماه بـ «الغزو الروسي لأوكرانيا».

- نقلت صحيفة الشرق الأوسط أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس اقترح على أمريكا ومصر والأردن وأطراف أخرى أن تقوم فلسطين «وكيان العدو» بمفاوضات فورية لـ «ترسيم الحدود».

- أشاد وزير الدفاع الروسي، سيرغي شويغو، بمستوى التعاون بين روسيا والهند في المجال العسكري التقني، معرباً عن اعتقاده بأن هذا التعاون أفاقاً جيدة جداً.

- أكدت وكالة «إرنا» نقلاً عن مصادر مقربة من فريق التفاوض الإيراني بأن «المفاوضات لم تتوقف والمناقشات الفنية مستمرة حتى التوصل إلى نتيجة».

- قال عضو المكتب السياسي لحركة «حماس» إنه ولغاية اللحظة لم تلمس الحركة وفصائل المقاومة أية جديّة من «إسرائيل» لتنفيذ تعهدها مؤكداً رفض جميع الفصائل لأية مبادرة تنتقص من الحق الفلسطيني.

عودة الخطاب الطبقي للسياسة



حركة احتلوا على طول البلاد في 2012، بعد أن قال بنفسه بأن الوعي الطبقي على طول الولايات المتحدة قد بدأ بالتعافي.

● هل يمكن أن نلاحظ أن عمال أمريكا واسرهم—الذين يمثلون الغالبية من سكان الولايات المتحدة البالغ عددهم 330 مليون إنسان—أصبحوا: 1 «أكثر انتقاداً للرأسمالية كنظام اقتصادي؟» 2 «أكثر تقبلاً ودعمًا لسياسة اشتراكية بديلة؟»

للمرة الأولى منذ الخمسينات، يمكن تسمية الرأسمالية بوصفها مجرد نظام عوضاً عن الافتراض الضمني بأنها النظام الوحيد لتنظيم الاقتصاد. تنكشف اللا مساواة البشعة في الولايات المتحدة، ويصبح العمال عموماً أكثر وعياً بها، خاصة الشباب الذين يرون مستقبلهم بشكل مروّع. الأمريكيون الشباب غارقون في ديون الطلاب، ومحرومون من الوظائف ذات المستقبل، وقد يخسرون أيضاً كوكبهم بسبب الرأسمالية.

تقليدياً، في نظام الولايات المتحدة السياسي ذي الحزبين، تم النظر إلى الديمقراطيين بوصفهم مؤيدين للعمال ومؤيدين للنقابات. لكن على مدى العقود الأخيرة، بدا بأنه بات من الصعب التفريق بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري بما يخص الولاء والخدمة الطيبة للشركات الكبرى.

● هل يمكنك أن تشرحي لنا هذا الميل مع إشارات تاريخية؟

عملية بيع الحزب الديمقراطي الأكبر لصالح الشركات أطلقها بيل كلينتون في 1993. تم انتخابه بفضل نشاط النقابات وبالدعم المالي للنقابات، لكنه رغم ذلك كان أكثر الأشخاص دوراً في تحويل الحزب الديمقراطي إلى حزب يخدم المصالح الرأسمالية للشركات، ويحصل على أموالهم.

عندما وقّع كلينتون اتفاقية التجارة الحرة في شمال أمريكا NAFTA، سمح للوظائف في الولايات المتحدة أن يتم تصديرها إلى المكسيك، وأعطى موافقته على تهجير وظائف ملايين الأمريكيين إلى أمة ذات أجور منخفضة،

الماضي. هذه التقديرات هي في الحد الأدنى. وإذا ما استثنينا بعض التقارير مثل تقرير مايك إلك، فالإضرابات والاحتجاجات يتم إهمالها بشكل روتيني من قبل الإعلام الشرطاتي. تشير التقارير في كل مكان إلى مليارات الدولارات التي جنتها الشركات أثناء الوباء، وإلى الركود الذي ترافق مع ذلك. ارتفعت ثروات المليارديرة بنسبة 70%، أو 2.1 ترليون دولار، في الفترة ذاتها التي شهدت إفقار العمال وعائلاتهم. يملك الأثرياء الأمريكيون اليوم ما يزيد عن 5 ترليونات دولار، بينما لم ترتفع الأجور.

● هل تشير حركة الإضراب الحاشدة على طول الولايات المتحدة إلى ازدياد في وعي العمال في قضايا السياسات الطبقيّة، وإلى ازدياد في التحشد للمطالبة بحقوقهم بوصفهم عمال؟ الوعي الطبقي لدى العمال في الولايات المتحدة، حتى الآن على الأقل، ليس وعياً طبقياً جمعياً. لم يتم صياغته من خلال وجود وسائل إعلام اشتراكية، أو أية صحف يومية اشتراكية، أو محطات تلفزيونية، أو إنترنت اشتراكي. تاريخياً، تم سحق الوعي الطبقي فعلياً من خلال الحملة المكثفة المناهضة للشيوعية على الصعيد الوطني، عبر المحاكمات العلنية لمئات الأشخاص المشتبه بانتمائهم للحزب الشيوعي، أو من تم اعتبارهم كرفاق لهم من الحزب الاشتراكي واليسار. قام اتحاد النقابات العمالية AFL-CIO بطرد الناشطين اليساريين والمنظمين من الشيوعيين والاشتراكيين. كان هؤلاء هم المناضلون الذين حافظوا على أهمية النقابات، وبدونهم فقدت الحركة النقابية هدفها الأوسع المتمثل في القوة العمالية. في الخمسينات من القرن الماضي، كان 35% من العمال الأمريكيين منظمين نقابياً. اليوم هناك بالكاد 10% من العمال في النقابات.

لكن بأية حال، تمت إعادة تقديم الوعي الطبقي مع «حركة احتلوا 2011». هناك بدأت فكرة 1% الأثرياء جداً ضد بقية المجتمع 99% تتجذر في ضمير الجمعي. كان من الواضح ذلك عند قيام الرئيس السابق باراك أوباما—وهو الذي يفترض كونه ديمقراطياً تقدمياً—بقمع مواقع

على كامل أشهر وأسابيع العام الماضي حدثت انتفاضة هائلة في الولايات المتحدة من قبل العمال الذين قاموا بإضرابات صناعية، وغادروا أعمالهم وتركوها، ما يشير إلى زيادة واضحة في الوعي الطبقي. يتغلب العمال الأمريكيين اليوم على عقود من الدعاية القمعية المناهضة للشيوعية، وكذلك على خيانة الحزبين الرئيسيين لهم. يصبح العمال واعين أكثر لحقوقهم وظروف استغلالهم من قبل نظام الشركات الرأسمالي. إنهم غاضبون ويسعون بلا هوادة إلى نظام اقتصادي بديل. للمرة الأولى منذ وقت طويل تدخل كلمات مثل «الرأسمالية» و«الاشتراكية» إلى النقاشات العامة الواعية لدى الأمريكيين. يدرك العمال بشكل جيد بأنهم تعرضوا للخيانة من قبل الحزب الديمقراطي الذي باع قضيتهم لصالح الشركات الراعية لقيادات الحزب.

ما رأي هاريت فرايد؟

هاريت فرايد ناشطة سياسية ومعالجة نفسية تعيش في نيويورك منذ قرابة الأربع عقود. إنها عضو مؤسس في حركة تحرر المرأة في الولايات المتحدة منذ أواخر الستينات، وعضو مؤسس في صحيفة «التفكير في الماركسية». كما أن لديها عدداً من الكتب منها «تخيل العيش في أمريكا اشتراكية»، كما أن لديها برنامجاً أسبوعياً بعنوان «الرأسمالية تضرب الوطن» تغطي قضايا العمال والاقتصاد الأمريكي الأسبوعية.

تعتقد فرايد بشكل خاص الطريقة التي وضع بها السياسيون الذين يصنفون أنفسهم باليسار في الولايات المتحدة ما يسمى «سياسة الهوية» فوق القضية الأكثر مركزية المتمثلة في الصراع الطبقي. وأن ما يسمى «سياسة الهوية» هي لعبة مشتركة بين الحزب الديمقراطي والمخابرات المركزية لإشغال الشعب الأمريكي بها. تجيب فرايد عن الأسئلة التي طرحت عليها:

● رغم نقص تغطية الإعلام السائد، هناك انطباع لا يمكن الخلط فيه بأن الولايات المتحدة تشهد إضرابات عمالية واسعة النطاق ومغادرات كبيرة للعمل في الأعوام الماضية. هل يمكنك أن تعطينا بعض أرقام هذه التطورات في احتجاجات العمل؟ ما هي أهمية هذه التظاهرات من المنظور التاريخي للاقتصاد الأمريكي، والعلاقات الصناعية، والمجتمع؟

هناك أكثر من 100 ألف إنسان مضرّبين حالياً في الولايات المتحدة، و4 ملايين إنسان على الأقل خرجوا من عداد القوى العاملة. هناك أكثر من ألف احتجاج صناعي منفصل العام

■ فينيان كونغهام وهاريت فرايد ترجمة: قاسيون

الأغلبية العاملة في الولايات المتحدة بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تمثيل وقيادة حزب سياسي جديد يحشد احتياجاتهم وحقوقهم في إطار برنامج اشتراكي. من الناحية التاريخية كان للولايات المتحدة دوماً حركة قوية تدفع قديماً سياسة الطبقة العاملة والأحزاب الاشتراكية، على سبيل المثال كما كانت الحال في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. لسوء الحظ، تم تدمير الكثير من هذه التقاليد من قبل المؤسسة المالية للرأسمالية، باستخدام تكتيكات مثل التخويف الأحمر أثناء الحرب الباردة. وشاركت بذلك وسائل الإعلام الشركاتية وبيروقراطية النقابات العمالية.

رغم ذلك، فالاستغلال الحاد للعمال خلال فترة الوباء، والنمو البشع في اللا مساواة في الثروة، يجبر العمال الأمريكيين على التشكيك في النظام بأكمله، وإدراك قوتهم السياسية الجماعية كدائرة انتخابية من الطبقة العاملة تضم الغالبية العظمى من عدد السكان البالغين 330 مليون إنسان.

لكن بالرغم من كل هذا، فاحتمالية حدوث تغيير تدريجي في الولايات المتحدة لا يزال من الممكن اختطافه وتدميره بسبب صعود الحركة الشعبوية اليمينية في ظل ديماغوجيين أمثال دونالد ترامب. كما أن الحزب الديمقراطي يخلق بسياساته قاعدة للفاشية التي قد تهزم إمكانات الاشتراكية التقدمية. ولهذا فالولايات المتحدة على وشك مواجهة مفترق طرق ينذر بالسوء، ويتلخص في سؤال: هل ستقبل الولايات المتحدة الاشتراكية، أم أنها ستتحدر إلى الفاشية؟

الأمريكية: الاشتراكية أم الفاشية؟



على سبل عيش جماهير العمال. ورغم أن ألمانيا امتلكت في تلك الفترة حزباً شيوعياً قوياً وذي حضور بارز، فقد مال الألمان لدعم الفاشية الممولة من الثروة الشركاتية الألمانية كبديل عن الاشتراكية. الإضرابات تجتاح الولايات المتحدة رغم عدم مساومات الاتحاد النقابي، وعدم وجود حزب عمالي اشتراكي، وضعف الإعلام الاشتراكي الفاعل. يجب أخذ هذه الحقيقة بالاعتبار: العمال الأمريكيون بدأوا يدركون بأن العمالة أساسية في النظام وتستحق أن يتم تقديرها وتحسين ظروفها.

● يسأل الأمريكيون أنفسهم: لماذا يعيشون في الدولة الأكثر ثراء في العالم، ولا يحققون نتائج جيدة في مؤشر الأمم المتحدة لعام 2021 عن الشعوب الأسعد في العالم، يسألون: ما الذي يحتاجونه ليصبحوا شعباً أسعد؟

في أكتوبر/ تشرين أول الماضي كان أكثر من 40 مليون أمريكي على وشك مواجهة الطرد من منازلهم إلى الشارع، ينظر الناس إلى المجتمع ويتساءلون أي مجتمع هذا الذي لا يمنحهم الحق بالملجأ، وأي مجتمع هذا الذي يعامل حياتهم كسلعة؟ هل يجب التسامح مع بقاء هكذا مجتمع؟ لماذا لديهم هذا التوتر المجتمعي وجرائم الكراهية وجرائم الاغتصاب والتحرش، بحيث تقترب إحصاءاتهم من دول أقل تطوراً اقتصادياً منهم بكثير؟ يسأل الأمريكيون الأسئلة الصحيحة اليوم، والانتفاضات العمالية العفوية في الولايات المتحدة واعدة، لكننا لا نعرف كيف ستسير الأمور في الولايات المتحدة في المستقبل. الاحتمالان مفتوحان على مصراعيهما، والمتغيرات القادمة سيكون لها تأثير كبير على من سيتمكن من حشد الشعب الأمريكي المنقسم.

■ بتصرف عن: Revival of Class Politics in the U.S.... Will It Be Socialism or Fascism?

تعمل لصالح الشركات الرأسمالية. يبدو أن المسخط الاجتماعي والارتباك السياسي قد وصلا في الولايات المتحدة إلى مستويات غير مستقرة، إذا لم يتم تسخير واستخدام اتجاه اشتراكي يعتمد الديمقراطية وقابل للتطبيق من قبل الشعب، هل تخشون أن يمثل البديل الرجعي خطراً حقيقياً؟ يعني هذا أن تنبثق السياسة الفاشية بالكامل من الأشكال الأولية التي بنتنا نراها بالفعل في الفضاء السياسي الأمريكي. تشبه الإمبراطورية الأمريكية الكثير من الإمبراطوريات البائدة في فترات حياتها الأخيرة كإمبراطوريات، والتي سقطت نتيجة انفجار تداعيات فسادها الداخلي. باتت الولايات المتحدة اليوم نقطة استقطاب كبيرة. هناك قبول كبير متزايد للبديل الاشتراكي عن الرأسمالية، ولكن هناك أيضاً ميل خطير للنحو باتجاه الفاشية الممولة بشكل جيد جداً. على الجانب الاشتراكي هناك العمال والقاعدة الجماهيرية الذين يستفيقون على الغضب من الاستغلال المفرط الذي يصيبهم على يد الـ 1% الأكثر ثراء. الناس نشطة في الجناح اليساري بشكل لم نشهد مثيلاً له منذ 1960 والسبعينات. الغالبية من الشباب وصغار السن يفضلون الاشتراكية على الرأسمالية. لكن اليسار في الولايات المتحدة لا يملك منظمة وطنية تنظمه بشكل مركزي، ويمكنها توحيد جهوده. إن كان بالإمكان خلقها، لتمكنت من حشد غالبية الأمريكيين.

ليس لدى الترامبيين من الحزب الجمهوري ولا اليمين من الحزب الديمقراطي أي برنامج انتخابي باستثناء الشعارات الفارغة مثل حقوق السلاح ودعم الشرطة والجيش. الذين يدعمون الاتجاه الترامبي غاضبون من الديمقراطيين والتقدميين والملونين والمهاجرين وحقوق الإجهاض. لدى هؤلاء حضور أكثر من قوي في الإعلام الرأسمالي على طول الولايات المتحدة. إنهم ممولون بشكل جيد، ولديهم زعيم شعبي مرئي يمكن الاستمرار بإعادة إنتاج صورته مراراً. تحوكت ألمانيا إلى الفاشية عندما فشلت رأسماليتها، وأدى التضخم الجامح إلى القضاء

أمام قضية العمال، الأيجب أن يسعى العمال بعد ذلك إلى إنشاء حزب ثالث جديد يناضل بالفعل من أجل مصالحهم الطبقيّة؟ بدأ عمال الولايات المتحدة الآن باستعادة وعيهم الطبقي. تحتاج أمريكا بشدة إلى صوت اشتراكي موحد يربط معاً الحركات المتنوعة مثل: حياة السود تهتم، والانقراض المناخي، والحركة النسوية، وأنا أيضاً، والوقت ينفذ، وحقوق العمال، والحقوق الجنسية، والأحزاب الاشتراكية والشيوعية، والحركة لتحويل الأعمال الرأسمالية، وجميع الحركات الأخرى وأشكال المنظمات والتعاونيات المجتمعية. إنهم بحاجة إلى حركة وحزب ضد جميع الانقسامات العشوائية والوهمية بين الناس. يجب أن تكون الحركة والحزب منظمة شاملة للجميع. يجب أن يكون شعارها هو العدالة الطبقيّة، وأن يكون هذا الحزب هو المتحدث عن النسيج المتنوع الذي نحتاجه لخلق عدالة طبقية وعرقية وجنسية للجميع.

● تشير وسائل الإعلام الشركاتية والأكاديمية إلى أنه بشكل ما الاشتراكية متناقضة مع الأمريكيين العاديين. هل حركة حاشدة نحو الاشتراكية ممكنة في الولايات المتحدة؟ ما الذي سيطلبه حشد الناس ليسيطروا على الحكم من خلال هكذا حركة؟

من المؤكد أن حركة اشتراكية جماهيرية ممكنة في الولايات المتحدة. في الواقع، كان هناك تاريخ طويل للاشتراكية في الولايات المتحدة، بدءاً من الحركات الاجتماعية والتعاونية، وصولاً إلى الأحزاب الاشتراكية والشيوعية الرسمية. كان الحزب الاشتراكي قوة صلبة في الولايات المتحدة منذ بدء القرن العشرين وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى. حقق يوجين ديبس، المرشح الرئاسي عن الحزب الاشتراكي، مليون صوت حتى مع هروبه من السجن في عام 1920. ليست الشيوعية ولا الاشتراكية متناقضة مع الأمريكيين العاديين. لكن عندما كانت هذه الحركات تهدد بشكل فعلي الرأسمالية بوصفها حركات جماهيرية، كان يتم قمعها من قبل الحكومة الفدرالية التي

وشروط عمل مريضة، وحماية بيئية ضعيفة أو غير موجودة بالمرّة. أطلق كلينتون إستراتيجية الشركات الجديدة الخاصة بالحزب الديمقراطي، للاحتفال شفهيّاً بالعدالة والمساواة الجنسية والجنسانية والعرقية، بينما يقوم بالوقت ذاته بدفع مصالح الشركات وهجر الفقراء والطبقة العاملة من البيض. في مثال واحد فقط، قضى على المساعدة المالية للعائلات المحتاجة، وأحدث فجوة هائلة في شبكة أمان الرعاية الاجتماعية الأمريكية. ألقى بملايين النساء والأطفال البيض والسود في الأعمال السيئة والفقير المريع، بينما كان يدعي القيام بالمعالجة «التقدمية» للمجتمع.

● هل تشرح الخلفية التاريخية للصدور الأشبه بالظاهرة لدونالد ترامب بوصفه «بطلاً شعبياً»؟

نعم، صُجرت الطبقة العاملة من البيض من الديمقراطيين الذين باعوه، وكانوا جاهزين لوعود ترامب الفارغة «بجعل أمريكا عظيمة من جديد». شعروا بالغضب بسبب تصورهم أن المكاسب التي حققها الملونون والنساء هي السبب في سلبهم وظائفهم، كان ذلك سوء فهم تم استغلاله وتقديمه لهم من قبل ترامب. الملونون والنساء لا يزالون يجنون أقل من الرجال البيض. لم يكن الملونون والنساء هم السبب، بل الشركات التي تحقق الأرباح عبر تصدير وظائفهم الصناعية ذات المداخل الأفضل إلى دول مثل المكسيك والصين والهند حيث ظروف العمل سيئة. الذين أخذوا وظائفهم هم رأسماليو الشركات أمثال ترامب وخدمه من شاكلة كلينتون. كان لدى بيرني ساندرز الاشتراكي فرصة للفوز كمرشح عن الحزب الديمقراطي، لكن ساندرز هُزم. الذين تسببوا بخسارته هم الأمريكيون السود التقليديون الذين اختاروا هيلاري كلينتون وليس بيرني ساندرز. كانت هزيمة ساندرز بمساعدة وتريض من قيادة الحزب الديمقراطي.

● طالما أن الحزب الديمقراطي يشكّل عائقاً

أشكال التحرير الشفهي والكتابي في الشرق



أوجدت شعوب الشرق الأشكال المناسبة لقصف الخصوم السياسيين، والتي كانت مؤثرة في عصرها القديم. فولدت وتبلورت العديد من أشكال التحرير الشفهي والكتابي خلال الصراع الطبقي في العصور المظلمة.

■ آلائ كرد

جحا لسان حال الشرق

تعتبر السخرية والطرائف أو الحكايات والقصص القصيرة ذات الأسلوب الساخر، جزءاً هاماً من تراث شعوب الشرق، وفي غالب الأحيان تنسب هذه الحكايات إلى بطل معين يخلقه عامة الناس، أو يستمد عناصره الفلسفية والسياسية والاجتماعية من بيئة معينة، فتروى على لسانه الحكايات الساخرة والفكاهات التي تشبه قصفاً سياسياً غير مباشر.

يقول عز الدين مصطفى رسول في رسالة الدكتوراه التي قدمها في جامعة باكو السوفيتية 1963 بعنوان «الواقعية في الأدب الكردي»: لدى الكرد أبطال ساخرون كثيرون، تسخر حكاياتهم المروية من النظام الاجتماعي المهترئ، والتفاوت بين الجوع ومعيشة الناس، والفرق المزري بين الجوع واليسر الموفور.

من أشهر الشخصيات «ملاي مشهور» أو «ملاي مزبورة»، وحسب كتاب اللطائف الطاجيكية الصادر في ستالين آباد 1958، فهو الشخصية الفكاهية التي ينسبها أكثر شعوب الشرق إلى أنفسهم، فهو «جحا» الرومي عند العرب أو «ملا نصر الدين» أو «خواجة نصر الدين» عند الفرس والترك والتتار والأذريين وغيرهم، و«نصر الدين أفانتي» عند شعوب الويغور في الصين، وينسب الكرد الملا إلى أنفسهم كذلك، رغم أن جامعي حكايات جحا باللغة الكردية يؤيدون بأنه تركي من منطقة «اق شهر» حسب كتاب «نكات جحا» جمع وترجمة محمد مصطفى كردي في كركوك. يؤكد غردوليفسكي في كتابه «نكات حول الخواجة نصر الدين» بأن الملا سواء كان عربياً أم تركياً أم تترياً، أم كان خواجة «نصر

الدين الطوسي» العالم الشهير في القرن الثالث عشر، أو «دجبن بن ثابت» العربي الملقب بجحا والذي مزجت حكاياته بحكايات «نصر الدين» التركي، أو حتى إذا كان مضمون فكاهاته من نتاج عصور مختلفة، فإن الملا شخصية مشهورة عند الكرد يسخر من مساوئ المجتمع ويجعل من شخصية تيمورلنك ستاراً للسخرية بكل ظالم ومحتل. كان جحا لسان حال لشعوب الشرق في العصور الإقطاعية، اشتهر بالسخرية الشعبية العنيفة للمشكلات، واقترح الحلول لها في حدود النظام القائم وإن كانت هناك محاولات بدائية لهدم النظام الاجتماعي. وعلى كل حال، شكلت ظاهرة «جحا» أحد أشكال المعارضة الشعبية غير المباشرة وإحدى الواجهات الفلسفية المهمة في عصر الانحطاط.

الجنيات والصراع السياسي

عندما استولى الإقطاعيون المنشوريون من سلالة تشينغ على السلطة الإمبراطورية في الصين عام 1644. ولدت الظروف المناسبة لتوظيف الحكاية الشعبية في الصراع السياسي.

إذ تصاعدت الرقابة الإمبراطورية على المطبوعات، وتعرض الكتاب والمفكرون إلى السجن والنفي. وخنقت حرية الكلمة بشكل كامل، ومنعت الكتب إلا ما وافقت عليه رقابة النظام الإقطاعي.

وفي ظل أشد الأوضاع إرهاباً، ظهر كاتب من أسرة تشينغ نفسها هو بو سونغ لينغ صاحب «حكايات لياو تشاي»، فأبدع أسلوباً في الكتابة عبر فيه عن عداء مستميت لحكام الإمبراطورية الجدد وموظفيهم المرتشين والفاسدين.

ونسج حكاياته بصور وتشبيهات غريبة كالأشباح والأرواح والجنيات الفاتنات

الساحرات، اقتبسها من الحكايات الشعبية القديمة، وأعاد صياغتها بأسلوب جديد يعري فيه حكام الإمبراطورية وجامعي الثروات والمتطفلين على عمل غيرهم، مستخدماً التشبيهات غير المباشرة ليقلل من الرقابة الإمبراطورية. وعكست هذه الحكايات التي غلفت بالأرواح والجنيات عصره الذي عاش فيه، عندما لم يمكن ممكناً الإفصاح عن الرأي بشكل مباشر.

حرر لينغ حكاياته بعيداً عن دور النشر، احتفظ بها كمخطوطات وزّعها على نطاق ضيق في دور يشبه دور الجريدة السرية في القرن العشرين.

نشرت حكاياته لأول مرة عام 1766 واحتوت على 431 حكاية. وفي فترات لاحقة، جمعت حكايات أخرى من مخطوطات غير منشورة ليبلغ ما كتبه أكثر من 500 حكاية استخدام فيها الكاتب الجنيات لما تتحلى به من مزايا الفتنة والجمال والرقّة، إضافة إلى ما تتمتع به من القدرة على المكر والخداع، وكانت هذه الجنيات أو الأشباح التي أعطاه لينغ صفات إنسانية تمثل وتلعب دور إحدى شخصيات ذلك الزمان الحقيقية.

القصة عن حملة إيغور

ظهرت ملحمة أدبية في القرن الحادي عشر مؤلفها مجهول. ومارست هي الأخرى دور الجريدة السرية في ذلك الزمن. وتركت الملحمة تأثيرها في الشعب الروسي حتى القرن العشرين حسب الأكاديمي ديميتري ليخاشوف.

ألفت «الكلمة عن حملة إيغور» في الفترة التي بلغت فيها عملية التقسيم الإقطاعي لروسيا ذروتها. ونشأ عدد كبير من الإمارات الإقطاعية الصغيرة «أشباه الدول» التي كانت تعادي بعضها على القرى والزعماء والمصالح الأناثية.

الكلمة عن حملة إيغور، صدى مباشر للأحداث التاريخية والحروب بين الأمراء. وفيه نداء إلى الوحدة لمجابهة الخطر الخارجي المربع

«الغزو المغولي». وحسب تعبير ماركس، فإن مغزى الملحمة هو دعوة الأمراء الروس إلى الوحدة قبيل الغزو المغولي. أي هي دعوة مبكرة لوحدة الأرض الروسية.

والأرض هنا ليست المدن الروسية وحسب، بل الشعب الذي يسكنها، وتحدث المؤلف عن عمل الفلاح الروسي الذي تعكّره الحروب الداخلية، وعن زوجات المقاتلين الروس اللواتي ندبن أزواجهن في الحروب، وعن ضياع ثروة الشعب الروسي.

وللمؤلف موقف مزدوج من الأمراء، فهو يرى فيهم ممثلين لروسيا ويفتخر بنجاحاتهم، لكنه يدين سياساتهم المحلية الضيقة وعدم رغبتهم في الدفاع عن الأرض الروسية.

أكدت الدراسات أن المؤلف أحد المقربين من الأمراء أو فارس أو ربما أحد الأمراء أنفسهم. فهو بلا شك كان متعلماً يتقن القراءة والكتابة، لذلك لا يعقل أن يكون من خارج الطبقة الإقطاعية. ولكنه في آرائه السياسية لم يكن من الحاشية أو الفرسان أو الأمراء ورجال الدين، بل كان موقفه مستقلاً عن الأوساط الحاكمة في المجتمع الإقطاعي معبراً عن أمني البلاد في ذلك الوقت. لذلك انتشرت بشكل كبير في أوساط الشعب الروسي.

والقصة عبارة عن دروس هزيمة الأمير إيغور بسبب تصرفه الفردي وشن الحملة ضد المغول منفرداً عن بقية الأمراء الذين كانوا يستعدون لتنفيذ حملة مشتركة. ويقدر الباحثون أن زمن كتابتها حوالي العام 1187 على إثر عودة الأمير المهزوم إيغور من الأسر.

ولعب تطور اللغة دوراً مهماً في ظهور الملحمة عندما تطورت اللغة الروسية الفصحى المكتوبة على أنقاض اللغة الفصحى الشفهية، لغة الشعر الشعبي الشفهي، ولغة الحياة السياسية التي كان الأمراء الروس يلعبون بها حماس محاربيهم قبيل بدء المعركة. والتي امتازت بالإيجاز والسبك الجيد للصيغ والاستعارات متأثرة بجمل اللغة البلغارية القديمة.

أساليب وأنظمة التعليم

كيف سيكون مستقل التعليم في العقود القادمة؟ هل سيعتمد نظام السنوات أو الساعات؟ أم سيطبق هنا العديد من أشكال وأنظمة التعليم؟

قاسيون

كما أصبح شكل نظام التعليم وخطه الذي يمر من الابتدائي أو الأساسي إلى الثانوي فالجامعي معيقاً للتطور، وتزداد أهمية «التعليم المستمر» حيث يدرس حوالي 10 ملايين شخص في جامعات كبار السن الصينية. وكان الحزب الشيوعي الإيطالي يملك مدارس لتعليم كبار منذ الثلاثينات. ودشن حزب العمل السويسري تجربة «الجامعة العمالية» منتصف القرن الماضي.

أما عن تطور أساليب التعليم في الوقت الحالي، فأفضل مثال يعبر عن ذلك تصاعد دور الألعاب الإلكترونية في التعليم، كما يزداد دور التعليم الإلكتروني والذكي حول العالم. وبدأت تظهر الجامعات التي تعتمد نظام الساعات بدل السنوات. وأصبح مشاهدة الفيلم السينمائي جزءاً من وظائف التلاميذ في المدارس الصينية. نظام الصفوف في الترويج يعتمد على مبدأ العمر. أي صف 7 سنوات وصف 8 سنوات... إلخ. وتعتمد المدارس



التعليم العالي لمدة 40 دقيقة فقط، والعطلة السنوية من كانون الثاني إلى نهاية شباط، حيث تبدأ احتفالات عيد الربيع.

بالإضافة إلى ذلك، أصبح من واجب خريجي العديد من الجامعات والكليات العلمية والمهنية متابعة الجديد في مجالهم عن طريق المزيد من الدورات التي أصبح البعض منها يعادل شهادة الجامعة ولا يوازنها.

وعلاوة التقييم تبدأ من «5» حيث «2» هي الجيد و«5» هي السيء في علامات التقييم.

في الجامعات الكويتية، يسافر طلاب الدراسات العليا إلى القرى والأرياف لمدة 5-7 أسابيع. كما يمكن للمدارس السويدية نقل طالب مؤهل إلى سنة جديدة دون انتهاء العام الدراسي، ومع ذلك، يجب الحصول على إذن الوالدين. أما في الصين، تستمر محاضرات

في كازاخستان على أشكال وأساليب تعليمية مختلفة «تعددية أشكال وأساليب التعليم». في فنلندا لا يوجد شيء اسمه وظيفة منزلية حفاظاً على وقت التلاميذ والطلاب كما لا يسمح بـرسوب الطالب إذا ما رسب في إحدى المواد. أما في اليابان، تبدأ العام الدراسي في نيسان من كل سنة. وفي تشيكيا ومورافيا يحصل التلاميذ على عطلة صيفية وشتوية من أجل الراحة،

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



صدر العدد الأول من مجلة «مواسم» عام 1992 كملحق ثقافي لجريدة «في سبيل الأرض والعمل». وهي مجلة ثقافية وأدبية تعنى بإبداعات الكتاب والمثقفين في الجزيرة، ونشرت المجلة عبر صفحاتها رغم عمرها القصير، لشريحة واسعة من الكتاب والمثقفين. في الصورة: غلاف العدد المزدوج 5-6 عام 1995 وغلاف العدد المزدوج 10-11 عام 1996.



مجلة الحياة التشكيلية

الخط العربي واللوحة هي الملف الأساسي للعدد الجديد من مجلة الحياة التشكيلية الفصلية التي تصدرها مديرية الفنون الجميلة في وزارة الثقافة إضافة إلى ملفات حول الفن التشكيلي ودراسات ومقابلات عن الحداثة الفنية وعدد من أعلامها في سورية وقضايا أخرى. ومن المواد المنشورة دراسة عن الحرف العربي والخط العربي. واحتوى العدد الجديد المزدوج الذي حمل رقم 121-122 التطورات التي حدثت في عالم الفن التشكيلي منذ المرحلة الكلاسيكية وتجارب بعض الفنانين السوريين منذ عام 1950.



كتاب عن سلامة عبيد

سلامة عبيد شاعر ومؤرخ وروائي ومترجم اهتم بالفنون والآثار والبيئة والمسرح إضافة إلى كتابته لأدب الأطفال. سافر إلى الصين لتدريس اللغة العربية وكان له دور كبير في إنشاء قسم اللغة العربية بكلية اللغات الشرقية في بكين. وهو مؤلف أول قاموس صيني عربي ومجموعة كتب أخرى عن الثورة السورية الكبرى والأمثال الشعبية في السويداء والأمثال الشعبية في الصين وغيرها من الكتب. وصدر مؤخراً كتاب عن حياته من تأليف ابنته ضحى عبيد، وإصدار الهيئة العامة السورية للكتاب ضمن سلسلة «أعلام ومبدعون».

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حلب	جمال عبدو	0933796639	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	الرقة	محمد فياض	0945817112
السويداء	وائل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133			

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 12 / 12 / 2021» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

لقاء الماضي والمستقبل: أن يكون الإنسان حياً



ومات شيء منه حتى يصير «زومبي». أما كلما ارتفع وزن المستقبل فيه، كلما نقل الماضي معه إلى المستقبل، محولاً له بالمعنى الحي، ناقلاً الضغط إلى مساحة أخرى، هذا الضغط الذي هو طاقة الحياة التي يمتلئ الماضي بها. ناقلاً إلى المستقبل خلاصة الماضي. أما في الحالة الثانية، فخلاصة الماضي تموت. هكذا بقيت لنا روايات من عاش تجربة الحروب وأصر على تدوينها وهو في عقله ينظر للنصر القادم، والمستقبل. في كتابته ثبت صراعه وأبقى عليه. فما رشح لنا من الماضي كان عبر شقوق حضور المستقبل باكراً في عقل من عاش الماضي. التزامن الواعي للمستقبل والماضي في عقل الإنسان هو تزامن حضور المستقبل في البنية الاجتماعية نفسها.

وزن المستقبل الكبير

في صراع البشرية اليوم يجب أن يتم تعظيم حضور المستقبل. أو بالأحرى، بلورة حضوره وتظهره. فالمستقبل حاضر ولا شك. ولكنه مدفون في صخب وضجيج وترسبات الركام والدمار الذي دفن تحته الشيء الكثير. ركام قذارة العيش في ماضي الرأسمالية ليس شيئاً إنسانياً البتة. وهذه المهمة يجب أن تنصّب لها القوى الحية على مستوى العالم، نظرياً وخطابياً وإعلامياً وتنظيمياً. فإما أن يهدم الضغط القشرة ويتبدد، وإما أن يتم تحويل طاقته إلى بناء صفة الحياة الجديدة. مهمة إلى جانب مهام أخرى لا يمكن تأجيلها.

نقطة لقاء الماضي والمستقبل

في تلاقي، تجاوز، تداخل الماضي والمستقبل الذي يحكم حياة المجتمع وتطوره، فإنه ينتج تجربة إنسانية واعية هي التي تنتج عنها ظاهرة الأمل، وارتقَاب المستقبل في ذات لحظة عيش «الماضي» «الذي هو حاضر البنية الذي صار لزاماً تجاوزه». وكلما اتضح المستقبل ذاك كلما تحرك الضغط من الماضي... نحو التصور المستقبلي. وكلما كان ذلك غامضاً كلما بقي الضغط في جانب الماضي. أما الفرق، فهو في الحالة الأولى، إذا ما انتقل من الماضي إلى المستقبل، فهو يحمي الجسم الحامل للمستقبل من الدمار. أما في الحالة الثانية، فهو يصهر مصدره. في الحالة الأولى يحول مصدره نوعياً نحو كائن مستقبلي، أما في الحالة الثانية فهو يقضي على هذا المصدر، في تحويله إلى متحجر، من ترسبات الماضي ليس له أية حياة قادمة.

في الذاكرة

هذه الحركة بين الماضي والمستقبل تتكشف أكثر ما تتكشف في التجربة الفردية. فالمستقبل بالنسبة للبشرية اليوم هو مجتمع الإنسان الحي، المنتج، القابض على واقعها وتطورها. الإنسان الاجتماعي المندمج مع غيره ومع الطبيعة. أما الماضي فهو حاضر نظام الرأسمالية الهمجي، التنافسي، الاستهلاكي، البارد، المليء بكل شيء غير إنساني. وكلما غاب المستقبل في الفرد، كلما غرق في مستنقع اللاإنسانية،

عندما تنصدّق القشرة، السقف، القوقعة، أو مهما كان ذلك الإطار الحافظ للـ «داخل»، فما يحصل هو أن شيئاً من الداخل يرشح إلى الخارج، أو فإن شيئاً من الخارج يخترق الداخل عبر الصدع. وإما أن يحصل الاحتمالان. وعادة يتدفق المسار من الجهة التي فيها الضغط الأعلى... كما البركان، أو ضغط ينابيع المياه الحارة، أو الحياة التي تخترق البيضة... أو عندما يحصل العكس «من الخارج إلى الداخل» لما تخترق صدفة السلحفاة إذا ما ضعف محتواها وماتت وتعفّنت، أو لما يسحب الهواء من داخل الزجاجاة البلاستيكية، أو عندما يضرب حي سكني قنبلة فراغية. هذا ما يحصل في الطبيعة البيولوجية والفيزيائية، ولكن في المجتمع فدورة الضغط تكون بين الماضي والمستقبل وتكون غالباً مادة إرسال واستقبال الضغط هي نفسها.

د. محمد المعوش

في تناقض الماضي والحاضر

على عكس الطبيعة التي يمكن فيها تمييز مسارات الضغط، وتياراته، فإن الضغط الاجتماعي والصدوع التي ينتقل عبرها أكثر تجريداً. فلا وجود للداخل والخارج «عكس الفكر الوطني القومي بالمعنى الشوفيني». ونمو المجتمع هو في تطور العلاقات الاجتماعية. فهذا ما يميزه عن النمو الطبيعي الملموس. وهذا نفسه يمكن تلمسه في الإنسان. فالإنسان ومنذ أن سيطر على الطبيعة وأنتج الأدوات، صار نموه على المستوى العقلي والذهني طاغياً، لا تطوره البيوفيزيولوجي كما حصل معه عبر تاريخ تطور النوع. وهكذا فإن تطور المجتمع هو في علاقات الإنتاج نفسها. وعندما يظهر الصدع في صفة المجتمع، في تماسك العلاقات الاجتماعية، نتيجة الضغط المتراكم، فإنه يتحرك ضمن مادة هذا المجتمع الواحد، فلا خارج بالنسبة لهذا المجتمع ولا داخل... هو واحد.

مجتمع البشرية نفسه منذ توحده في النظام الرأسمالي العالمي.

حتى لا نغرق في الإطلاق

لا يعني عدم وجود الداخل والخارج في حركة الضغط الاجتماعي، أن المجتمعات على الكرة الأرضية لا تشهد حركة تنفيس الضغط من مكان إلى آخر جغرافياً. ولكن هذا الضغط في معناه التاريخي هو حدثي وليس بنيوي. أي إنه ليس تنفيساً للضغط في بنية النظام الرأسمالي بل انتقالاً له. إعادة ترتيب له. طالما أن العلاقات «القوقعة» لم تنهر ولم تتغير. ولهذا، فإن طابع حركة الضغط تحصل في مكانها. الضغط يتحرك «في الزمان»، حيث يلتقي الماضي والمستقبل. فالقشرة التي هي علاقات الإنتاج هي ما يكبح و«يحفظ» الضغط الاجتماعي الناتج عن التناقضات في نظام المجتمع. وهذه التناقضات كما هي تمثل الماضي، فيها شيء من المستقبل. هذا بديهي.

نمو المجتمع هو في تطور العلاقات الاجتماعية فهذا ما يميزه عن النمو الطبيعي الملموس وهذا نفسه يمكن تلمسه في الإنسان